

جامعة البلقاء التطبيقية



دليل الحوكمة:
سياسات وعمليات
وإجراءات رئيسية في
جامعة البلقاء
التطبيقية

قائمة المحتويات

1. السياسة_1: تقويم أداء مجالس الحاكمية في جامعة البلقاء التطبيقية 3
2. السياسة_2: سياسة تقييم أداء مجلس العمداء في جامعة البلقاء التطبيقية 10
- ملحق (1): معايير تقييم أداء مجلس العمداء 18
- ملحق (2): آليات جمع ملاحظات أصحاب المصلحة حول أداء مجلس العمداء في جامعة البلقاء التطبيقية 20
3. السياسة_3: سياسة تقييم أداء مجلس الكلية في جامعة البلقاء التطبيقية 22
4. السياسة_4: سياسة تقييم أداء مجلس القسم في جامعة البلقاء التطبيقية 30
5. السياسة_5: سياسة تشكيل اللجان المنبثقة عن مجلس العمداء وتقييمها في جامعة البلقاء التطبيقية 39
6. السياسة_6: سياسة مراجعة الإجراءات الأكاديمية والإدارية في جامعة البلقاء التطبيقية 46
7. السياسة_7: سياسة الشفافية في جامعة البلقاء التطبيقية 53
8. السياسة_8: تطبيق العدالة وتكافؤ الفرص في جامعة البلقاء التطبيقية 61
9. السياسة_9: سياسة الرقابة الداخلية في جامعة البلقاء التطبيقية 69

السياسة_1: تقويم أداء مجالس الحاكمية في جامعة البلقاء التطبيقية

السياسة		تقويم أداء مجالس الحاكمية	
الرمز:	S-1	تاريخ الإصدار:	2019/2/24
رقم السياسة العامة المرتبطة	G-2 /G-1	تاريخ آخرمراجعة:	2024/6/12
الإصدار:	النسخة الثالثة	مستوى السرية:	عام
الاعتماد:		مجلس العمداء قراررقم 2024/2023/795	
التطبيق:		الكليات الاكاديمية والوحدات الإدارية والمراكز العلمية	
المراجعة والتطوير:		لجنة الاستراتيجيات والسياسات ومركز التطوير وضمان الجودة	
نص سياسة تقويم أداء مجالس الحاكمية في جامعة البلقاء التطبيقية			
تدرك جامعة البلقاء التطبيقية دور مجالس الحاكمية المحوري في تحقيق رسالتها وأهدافها الاستراتيجية، وتؤكد على أهمية تعزيز دور هذه المجالس من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة، بما في ذلك: المشاركة، وسيادة القانون، والشفافية، والنزاهة، والعدالة، وتكافؤ الفرص. وتلتزم الجامعة بتقييم أداء مجالس الحاكمية بشكل دوري باستخدام معايير محددة تشمل الفعالية، والكفاءة والالتزام والتطوير وتشمل آليات التقويم الذاتي والتقويم الخارجي، ويتم استخدام نتائج التقويم لتطوير خطط تحسين الأداء، وتدريب أعضاء مجالس الحاكمية، وتطوير سياسة الحوكمة الرشيدة في الجامعة.			
الأهداف العامة لسياسة تقويم أداء مجالس الحاكمية في جامعة البلقاء التطبيقية			
1. تعزيز دورمجالس الحاكمية في تحقيق أهداف الجامعة الاستراتيجية: - تقييم مدى فعالية عمل مجالس الحاكمية في تحقيق أهدافها. - تحديد نقاط القوة والضعف في أداء مجالس الحاكمية. - اكتشاف أي فرص لتحسين أداء مجالس الحاكمية. 2. تعزيز الشفافية والمساءلة في عمل مجالس الحاكمية: - ضمان التزام مجالس الحاكمية بالقوانين والأنظمة المعمول بها في الجامعة. - ضمان التزام مجالس الحاكمية بمبادئ الحوكمة الرشيدة. - تعزيز الثقة في عمل مجالس الحاكمية من قبل أصحاب المصلحة. 3. تطوير قدرات أعضاء مجالس الحاكمية: - تحديد احتياجات التدريب لأعضاء مجالس الحاكمية. - تصميم برامج تدريبية تناسب احتياجات أعضاء مجالس الحاكمية. - رفع كفاءة وفعالية أداء أعضاء مجالس الحاكمية. 4. تحسين عملية صنع القرار في الجامعة:			

- ضمان مشاركة جميع أصحاب المصلحة في عملية صنع القرار.
- اتخاذ قرارات سليمة وفعالة تُساهم في تحقيق أهداف الجامعة.
- تعزيز قدرة الجامعة على التكيف مع التغيرات والتحديات.

5. ضمان استدامة ممارسات الحوكمة الرشيدة في الجامعة:

- تقييم فعالية سياسة الحوكمة الرشيدة في الجامعة.
- إجراء التعديلات اللازمة على سياسة الحوكمة الرشيدة.
- ضمان استمرار الجامعة في تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة.

المبادئ العامة لسياسة تقييم وتقويم أداء مجالس الحاكمية في جامعة البلقاء التطبيقية

1. الشمولية:

- تشمل سياسة تقويم أداء مجالس الحاكمية جميع مجالس الحاكمية في الجامعة، بما في ذلك مجالس الكليات ومجالس المراكز البحثية ومجالس الإدارات الفرعية.
- تُطبق سياسة تقويم أداء مجالس الحاكمية على جميع أعضاء مجالس الحاكمية، بما في ذلك الرئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجان الفرعية.

2. الموضوعية:

- تعتمد سياسة تقويم أداء مجالس الحاكمية على معايير موضوعية وواضحة لتقييم أداء المجالس.
- يتم استخدام أدوات ومنهج متعددة لتقييم أداء مجالس الحاكمية، بما في ذلك الاستطلاعات والمقابلات ومراجعة الوثائق.

3. المشاركة:

- يتم إشراك جميع أصحاب المصلحة في عملية تقويم أداء مجالس الحاكمية، بما في ذلك أعضاء مجالس الحاكمية والطلاب وأعضاء الهيئة التدريسية والموظفين والإدارة العليا.
- يتم جمع ملاحظات جميع أصحاب المصلحة وتحليلها وتقييمها.

4. الشفافية:

- يتم نشر نتائج تقويم أداء مجالس الحاكمية على نطاق واسع لجميع أصحاب المصلحة.
- يتم استخدام نتائج تقويم أداء مجالس الحاكمية لتحسين أداء المجالس وتعزيز المساءلة.

5. التحسين المستمر:

- يتم مراجعة سياسة تقويم أداء مجالس الحاكمية بشكل دوري وتحديثها حسب الحاجة.
- يتم استخدام نتائج تقويم أداء مجالس الحاكمية لتطوير خطط تحسين الأداء للمجالس.

النطاق لسياسة تقييم وتقويم أداء مجالس الحاكمية في جامعة البلقاء التطبيقية

1. مجالس الحاكمية:

- جميع مجالس الحاكمية في الجامعة، بما في ذلك:

- مجالس الأقسام: مجلس قسم، رئيس قسم.
- مجالس الكليات: مجلس كلية، عميد الكلية.
- مجالس المراكز البحثية: مجلس مركز بحثي، مدير المركز البحثي.
- مجالس الإدارات الفرعية: مجلس إدارة فرعية، رئيس الإدارة الفرعية.
- مجالس العمادات: مجلس عمادة، عميد.
- مجلس العمداء: مجلس العمداء، رئيس الجامعة.
- مجلس الجامعة: مجلس الجامعة، رئيس الجامعة.

2. الأشخاص المُطبقة عليهم السياسة:

- تُطبق سياسة تقويم أداء مجالس الحاكمية على جميع أعضاء مجالس الحاكمية، بما في ذلك:
 - أعضاء مجالس الأقسام: رئيس القسم، أعضاء مجلس القسم.
 - أعضاء مجالس الكليات: عميد الكلية، أعضاء مجلس الكلية.
 - أعضاء مجالس المراكز البحثية: مدير المركز البحثي، أعضاء مجلس المركز البحثي.
 - أعضاء مجالس الإدارات الفرعية: رئيس الإدارة الفرعية، أعضاء مجلس الإدارة الفرعية.
 - أعضاء مجالس العمادات: عميد، أعضاء مجلس العمادة.
 - أعضاء مجلس العمداء: رؤساء الكليات، رئيس الجامعة.
 - أعضاء مجلس الجامعة: رئيس الجامعة، أعضاء مجلس الجامعة.

3. معايير تقييم أداء مجالس الحاكمية:

- يتم تقويم أداء مجالس الحاكمية بناءً على معايير محددة تشمل:
 - الفعالية: مدى تحقيق المجلس لأهدافه.
 - الكفاءة: مدى استخدام المجلس للموارد بشكل فعال.
 - الالتزام: مدى التزام المجلس بالقوانين والأنظمة المعمول بها في الجامعة ومبادئ الحوكمة الرشيدة.
 - الفاعلية: مدى قدرة المجلس على حل المشكلات واتخاذ القرارات بشكل سليم.
 - التطوير: مدى التزام المجلس بتطوير قدرات أعضائه.

4. آليات تقويم أداء مجالس الحاكمية:

- يتم تقويم أداء مجالس الحاكمية باستخدام آليات متعددة، بما في ذلك:
 - التقويم الذاتي: يقوم كل مجلس بتقويم أدائه بشكل دوري، باستخدام معايير التقييم المُحددة.
 - التقويم الخارجي: يتم تشكيل لجنة من ذوي الخبرة والكفاءة في مجال الحوكمة الرشيدة، لتقييم أداء مجالس الحاكمية بشكل دوري.

- جمع ملاحظات أصحاب المصلحة: يتم جمع ملاحظات جميع أصحاب المصلحة حول أداء مجالس الحاكمية.

5. استخدام نتائج تقييم أداء مجالس الحاكمية:

- يتم استخدام نتائج تقييم أداء مجالس الحاكمية لتطوير خطط تحسين الأداء للمجالس.
- يتم استخدام نتائج تقييم أداء مجالس الحاكمية لتدريب أعضاء المجالس على تحسين قدراتهم.
- يتم استخدام نتائج تقييم أداء مجالس الحاكمية لتطوير سياسة الحوكمة الرشيدة في الجامعة.

المسؤوليات لسياسة تقييم وتقييم أداء مجالس الحاكمية في جامعة البلقاء التطبيقية

1. مسؤوليات إدارة الجامعة:

- إصدار سياسة تقييم وتقييم أداء مجالس الحاكمية.
- توفير الموارد اللازمة لتنفيذ السياسة.
- متابعة تنفيذ السياسة وتقييمها بشكل دوري.
- تطوير السياسة حسب الحاجة.

2. مسؤوليات اللجان المشكلة لتقييم أداء مجالس الحاكمية:

- تقييم أداء مجالس الحاكمية بشكل دوري.
- جمع ملاحظات أصحاب المصلحة حول أداء مجالس الحاكمية.
- تحليل نتائج التقييم وتقديم تقرير لإدارة الجامعة.
- تقديم توصيات لتحسين أداء مجالس الحاكمية.

3. مسؤوليات أعضاء مجالس الحاكمية:

- المشاركة في عملية تقييم أداء المجلس.
- تقديم ملاحظات حول أداء المجلس.
- التعاون مع اللجان المشكلة لتقييم أداء مجالس الحاكمية.
- العمل على تحسين أداء المجلس بناءً على نتائج التقييم.

4. مسؤوليات أصحاب المصلحة:

- تقديم ملاحظات حول أداء مجالس الحاكمية.
- المشاركة في عملية تقييم أداء مجالس الحاكمية.
- مساءلة مجالس الحاكمية عن أدائها.

المراجعة والتحديث

يتم مراجعة هذه السياسة بانتظام وتحديثها حسب الحاجة لضمان تنفيذها بفعالية وفقاً لتطورات الجامعة والقوانين والأنظمة ذات الصلة.

العمليات والإجراءات الرئيسية المرتبطة بسياسة تقييم وتقويم أداء مجالس الحاكمية في جامعة البلقاء التطبيقية		
العملية	الإجراء	الرمز
1. إصدار سياسة تقييم وتقويم أداء مجالس الحاكمية:	• إصدار سياسة تقييم وتقويم أداء مجالس الحاكمية من قبل مجلس الجامعة، بناءً على توصيات من إدارة الجامعة ونشر السياسة على نطاق واسع لجميع أصحاب المصلحة	
2. تشكيل لجان لتقييم أداء مجالس الحاكمية:	• تشكيل لجان من ذوي الخبرة والكفاءة في مجال الحوكمة الرشيدة، لتقييم أداء مجالس الحاكمية بشكل دوري. • تعيين أعضاء اللجان من قبل إدارة الجامعة وتحديد مهام ومدة ولاية أعضاء اللجان	
3. عملية التقييم الذاتي لأداء مجالس الحاكمية	• يقوم كل مجلس بتقييم أدائه بشكل دوري، باستخدام معايير التقييم المحددة وتشمل عملية التقييم الذاتي الخطوات التالية: ○ تحديد أهداف المجلس. ○ تحديد أنشطة المجلس. ○ تقييم مدى تحقيق المجلس لأهدافه. ○ تحديد نقاط القوة والضعف في أداء المجلس. ○ وضع خطة لتحسين أداء المجلس. • تقييم أداء مجالس الحاكمية بناءً على معايير محددة تشمل: ○ الفعالية: مدى تحقيق المجلس لأهدافه. ○ الكفاءة: مدى استخدام المجلس للموارد بشكل فعال. ○ الالتزام: مدى التزام المجلس بالقوانين والأنظمة المعمول بها في الجامعة ومبادئ الحوكمة الرشيدة. ○ الفاعلية: مدى قدرة المجلس على حل المشكلات واتخاذ القرارات بشكل سليم.	

العمليات والإجراءات الرئيسية المرتبطة بسياسة تقييم وتقويم أداء مجالس الحاكمية في جامعة البلقاء التطبيقية		
العملية	الإجراء	الرمز
	○ التطوير: مدى التزام المجلس بتطوير قدرات أعضائه.	
4. عملية التقويم الخارجي لأداء مجالس الحاكمية:	● <u>التقييم الخارجي من قبل لجنة من ذوي الخبرة والكفاءة في مجال الحوكمة الرشيدة، وتشمل عملية التقييم الخارجي الخطوات التالية:</u> ○ جمع البيانات حول أداء مجالس الحاكمية. ○ تحليل البيانات وتقييم أداء مجالس الحاكمية. ○ إعداد تقرير حول أداء مجالس الحاكمية. ○ تقديم التوصيات لتحسين أداء مجالس الحاكمية. ● <u>تقييم أداء مجالس الحاكمية بناءً على معايير محددة تشمل:</u> ○ الفعالية: مدى تحقيق المجلس لأهدافه. ○ الكفاءة: مدى استخدام المجلس للموارد بشكل فعال. ○ الالتزام: مدى التزام المجلس بالقوانين والأنظمة المعمول بها في الجامعة ومبادئ الحوكمة الرشيدة. ○ الفاعلية: مدى قدرة المجلس على حل المشكلات واتخاذ القرارات بشكل سليم. ○ التطوير: مدى التزام المجلس بتطوير قدرات أعضائه.	
5. عملية جمع ملاحظات أصحاب المصلحة.	● <u>جمع ملاحظات جميع أصحاب المصلحة حول أداء مجالس الحاكمية وتشمل عملية جمع ملاحظات أصحاب المصلحة الخطوات التالية:</u> ○ تحديد أصحاب المصلحة المعنيين بأداء مجالس الحاكمية.	

العمليات والإجراءات الرئيسية المرتبطة بسياسة تقييم وتقويم أداء مجالس الحاكمية في جامعة البلقاء التطبيقية		
الرمز	الإجراء	العملية
	○ تصميم أدوات لجمع ملاحظات أصحاب المصلحة. ○ جمع ملاحظات أصحاب المصلحة. ○ تحليل ملاحظات أصحاب المصلحة.	
	● <u>استخدام نتائج تقييم أداء مجالس الحاكمية لتطوير خطط تحسين الأداء للمجالس وتشمل عملية استخدام نتائج التقييم الخطوات التالية:</u> ○ تحليل نتائج التقويم الذاتي والتقويم الخارجي وجمع ملاحظات أصحاب المصلحة. ○ تحديد مجالات التحسين في أداء مجالس الحاكمية. ○ وضع خطط تحسين الأداء للمجالس. ○ تنفيذ خطط تحسين الأداء. ○ متابعة تنفيذ خطط تحسين الأداء وتقييمها.	6. عملية استخدام نتائج التقييم:
	● <u>مراجعة وتطوير سياسة تقييم وتقويم أداء مجالس الحاكمية بشكل دوري وتحديثها حسب الحاجة وتشمل عملية تطوير السياسة الخطوات التالية:</u> ○ تقييم فعالية السياسة الحالية. ○ تحديد مجالات التحسين في السياسة. ○ اقتراح تعديلات على السياسة. ○ مراجعة التعديلات المقترحة من قبل أصحاب المصلحة. ○ إصدار السياسة المعدلة.	7. عملية تطوير السياسة:

السياسة_2: سياسة تقييم أداء مجلس العمداء في جامعة البلقاء التطبيقية

السياسة		سياسة تقييم أداء مجلس العمداء في جامعة البلقاء التطبيقية	
الرمز:	S-1	تاريخ الإصدار:	2024/6/12
رقم السياسة العامة المرتبطة	G-2 /G-1	تاريخ آخرمراجعة:	
الإصدار:	النسخة الاولى	مستوى السرية:	عام
الاعتماد:	مجلس العمداء قراررقم 2024/2023/795		
التطبيق:	الكليات الاكاديمية والوحدات الإدارية والمراكز العلمية		
المراجعة والتطوير:	لجنة الاستراتيجيات والسياسات ومركز التطوير وضمان الجودة		
نص سياسة تقييم أداء مجلس العمداء في جامعة البلقاء التطبيقية			
تدرك جامعة البلقاء التطبيقية ان في رحلتها للتميز، يقف مجلس العمداء كمنارة تنير دروبها، ويدعم خطواتها الثابتة نحو تحقيق رسالتها وأهدافها الاستراتيجية، مسترشداً بمبادئ الحوكمة الرشيدة . لضمان سير عمل المجلس بكفاءةٍ وفعاليةٍ مُستدامتين، تقوم الجامعة بتقييم أدائه بشكلٍ دوريٍّ، لقياس مدى التزام المجلس بمبادئ الحوكمة الرشيدة، وتحديد فرص التحسين .وتشمل معايير التقييم: الفعالية، والكفاءة، والشفافية، والمساءلة، والعدالة، وتطوير القدرات .وتُستخدم نتائج التقييم لتطوير خطط تحسين الأداء، وتدريب أعضاء المجلس، وتعزيز قدراتهم القيادية . تؤكد الجامعة على أهمية التزام جميع أعضاء المجلس وإدراكهم أنّ تقييم أدائهم هو مسارٌ نحو التطوير المستمر وتحقيق التميز . تُعدّ سياسة تقييم أداء مجلس العمداء أداةً مهمةً لضمان استدامة التحسين في أداء المجلس وتعزيز فعاليته في تحقيق أهداف الجامعة ورسالتها، والالتزام جميع أفراد الجامعة بتطبيق هذه السياسة سيُساهم في تحقيق التميز والوصول إلى العالمية.			
الأهداف العامة لسياسة تقييم أداء مجلس العمداء في جامعة البلقاء التطبيقية			
تهدف سياسة تقييم أداء مجلس العمداء في جامعة البلقاء التطبيقية إلى تحقيق الأهداف العامة التالية: 1. تحسين أداء مجلس العمداء: • تحديد مجالات التحسين في أداء المجلس. • وضع خطوات محددة لتحسين الأداء في كل مجال. • تحديد المسؤوليات عن تنفيذ خطوات التحسين. • متابعة تنفيذ خطط تحسين الأداء بشكل دوري وتقييمها. 2. تعزيز دورالمجلس في تحقيق أهداف الجامعة: • ضمان أن يمارس المجلس صلاحياته ومسؤولياته بشكل فعّال.			

- تحسين اتخاذ القرارات في المجلس.
 - تعزيز الشفافية والمساءلة في عمل المجلس.
 - دعم عملية التطوير المستمر في الجامعة.
3. ضمان التزام المجلس بالقوانين والأنظمة المعمول بها في الجامعة ومبادئ الحوكمة الرشيدة:
- تحسين الالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها في الجامعة.
 - تعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة في عمل المجلس.
 - ضمان اتخاذ القرارات بشكل عادل وشفاف.
4. رفع مستوى رضا أصحاب المصلحة عن أداء المجلس:
- جمع ملاحظات أصحاب المصلحة حول أداء المجلس.
 - معالجة ملاحظات أصحاب المصلحة بشكل فعال.
 - تحسين مستوى التواصل مع أصحاب المصلحة.
5. تعزيز ثقافة التقييم الذاتي في الجامعة:
- تشجيع الوحدات التنظيمية الأخرى في الجامعة على تقييم أدائها.
 - تبادل أفضل الممارسات في مجال تقييم الأداء.
 - خلق بيئة داعمة للتقييم الذاتي والتحسين المستمر.

المبادئ العامة لسياسة تقييم أداء مجلس العمداء في جامعة البلقاء التطبيقية

تستند سياسة تقييم أداء مجلس العمداء في جامعة البلقاء التطبيقية إلى المبادئ العامة التالية:

1. الشفافية:

- يجب أن تكون عملية تقييم أداء المجلس شفافة وواضحة.
- يجب أن يتم إطلاع جميع أصحاب المصلحة على معايير التقييم وآليات جمع الملاحظات ونتائج التقييم.
- يجب أن يتم نشر نتائج التقييم على نطاق واسع.

2. الموضوعية:

- يجب أن يتم تقييم أداء المجلس بشكل موضوعي ودقيق.
- يجب أن يتم استخدام معايير تقييم موحدة ومقننة.
- يجب أن يتم جمع ملاحظات أصحاب المصلحة بشكل محايد.

3. المساءلة:

- يجب أن يكون أعضاء مجلس العمداء مسؤولين عن أدائهم.
- يجب أن يتم استخدام نتائج التقييم لتحسين أداء المجلس.
- يجب أن يتم اتخاذ الإجراءات المناسبة في حال وجود أي تقصير في أداء المجلس.

4. المشاركة:

- يجب أن يتم إشراك جميع أصحاب المصلحة في عملية تقييم أداء المجلس.
- يجب أن يتم جمع ملاحظات جميع أصحاب المصلحة حول أداء المجلس.
- يجب أن يتم استخدام نتائج التقييم لتحسين عملية التخطيط الاستراتيجي للجامعة.

5. التحسين المستمر:

- يجب أن يتم استخدام نتائج التقييم لتحسين أداء المجلس بشكل مستمر.
- يجب أن يتم مراجعة سياسة تقييم أداء المجلس بشكل دوري وتحديثها حسب الحاجة.
- يجب أن يتم تطبيق أفضل الممارسات في مجال تقييم أداء مجالس العمداء في الجامعات الأخرى.

النطاق لسياسة تقييم أداء مجلس العمداء في جامعة البلقاء التطبيقية

تشمل سياسة تقييم أداء مجلس العمداء في جامعة البلقاء التطبيقية الجوانب التالية:

1. تقييم أداء المجلس بشكل عام:

- تقييم فعالية المجلس في تحقيق أهدافه ومسؤولياته.
- تقييم كفاءة المجلس في استخدام الموارد.
- تقييم التزام المجلس بالقوانين والأنظمة المعمول بها في الجامعة ومبادئ الحوكمة الرشيدة.
- تقييم شفافية المجلس في اتخاذ القرارات وتنفيذ الأعمال.
- تقييم مسؤولية أعضاء المجلس.
- تقييم تعاون المجلس مع الوحدات التنظيمية الأخرى في الجامعة.

2. تقييم أداء اللجان المنبثقة عن المجلس:

- تقييم فعالية كل لجنة من اللجان المنبثقة عن المجلس في تحقيق أهدافها.
- تقييم كفاءة كل لجنة من اللجان المنبثقة عن المجلس في استخدام الموارد.
- تقييم التزام كل لجنة من اللجان المنبثقة عن المجلس بالقوانين والأنظمة المعمول بها في الجامعة.
- تقييم شفافية كل لجنة من اللجان المنبثقة عن المجلس في اتخاذ القرارات وتنفيذ الأعمال.

3. يشمل نطاق تقييم أداء مجلس العمداء في جامعة البلقاء التطبيقية مهام وصلاحيات مجلس العمداء في جامعة البلقاء التطبيقية بموجب نص المادة (16) من قانون الجامعات الاردنية رقم (18) لسنة 2018 وتعديلاته فقرة (أ) وفقرة (ب) والتي تتضمن الاتي:

1. التوصية بإنشاء الكليات والمعاهد والأقسام والمراكز العلمية داخل المملكة:

- تقديم الدراسات والتوصيات لمجلس الأمناء بإنشاء الكليات والمعاهد والأقسام والمراكز العلمية داخل المملكة.
- تقييم الاحتياجات التعليمية والمجتمعية لتحديد الحاجة إلى إنشاء وحدات تنظيمية جديدة.
- ضمان توافق إنشاء وحدات تنظيمية جديدة مع أهداف الجامعة وخططها الاستراتيجية.

2. التوصية بإنشاء البرامج والتخصصات الأكاديمية:

- دراسة مقترحات إنشاء برامج وتخصصات جديدة من مجالس الكليات والمعاهد.
- تقييم جدوى إنشاء برامج وتخصصات جديدة من حيث احتياجات سوق العمل والموارد المتاحة.
- التأكد من توافق برامج وتخصصات جديدة مع معايير الجودة الدولية.

3. إدارة أعضاء هيئة التدريس:

- تعيين أعضاء هيئة التدريس في الجامعة.
- ترقية أعضاء هيئة التدريس وتثبيتهم ونقلهم من فئة إلى أخرى.
- انتداب أعضاء هيئة التدريس وإعارتهم.
- منح أعضاء هيئة التدريس الإجازات بما في ذلك إجازة التفرغ العلمي والإجازة دون راتب.
- قبول استقالات أعضاء هيئة التدريس وإنهاء خدماتهم.
- نقل أعضاء هيئة التدريس من وحدة تنظيمية إلى أخرى داخل الجامعة.

4. تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس:

- وضع معايير لتقييم أداء أعضاء هيئة التدريس.
- تقييم أعمال أعضاء هيئة التدريس وأنشطتهم الأكاديمية وأساليب تدريسهم وبحوثهم العلمية.
- اتخاذ القرارات المناسبة بشأن أداء أعضاء هيئة التدريس.

5. إيفاد أعضاء هيئة التدريس والمحاضرين:

- إيفاد أعضاء هيئة التدريس والمحاضرين المتفرغين ومساعدى البحث أو التدريس والفنيين العاملين في المجال الأكاديمي في الجامعة في بعثات ومهام علمية ودورات تدريبية.
- وضع خطط للإيفاد تتوافق مع احتياجات الجامعة وأهدافها.
- تقييم نتائج بعثات ومهام أعضاء هيئة التدريس والمحاضرين.

6. إدارة البرامج والتخصصات الأكاديمية:

- دراسة مشاريع الخطط الدراسية المقدمة من مجالس الكليات، والمعاهد، والمراكز، ومناقشتها.
- إصدار قرارات بشأن الخطط الدراسية.
- وضع أسس لضبط ومراقبة نوعية ومستوى البرامج والخريجين في الجامعة.
- رفع أسس ضبط ومراقبة نوعية ومستوى البرامج والخريجين إلى مجلس الأمناء لإقرارها.

7. تقييم الأداء الأكاديمي والإداري:

- تقييم مستوى الأداء الأكاديمي والإداري والتحصيل العلمي في الجامعة.
- وضع معايير وضوابط محددة لتقييم الأداء.
- استخدام التغذية الراجعة للتطوير ورفع تقارير دورية لمجلس الأمناء.

8. القبول:

• التنسيب لمجلس الأمناء بأسس القبول وبأعداد الطلبة المنوي قبولهم سنويا في حقول التخصصات. • ضمان جودة القبول والالتزام بالمعايير المعتمدة من هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي. 9. منح الدرجات العلمية: • منح الدرجات العلمية والفخرية والشهادات. • وضع معايير لمنح الدرجات العلمية. • ضمان جودة الدرجات العلمية الممنوحة. 10. إنشاء كراسي الأستاذية: • إنشاء كراسي الأستاذية. • وضع معايير لإنشاء كراسي الأستاذية. • اختيار أصحاب كراسي الأستاذية. 11. الرسوم الجامعية: • دراسة احتياجات الجامعة المالية وتحديد الرسوم الجامعية بشكل عادل. • ضمان توافق الرسوم الجامعية مع معايير الجودة الدولية. • التوصية لمجلس الأمناء بمقدار الرسوم الجامعية التي تستوفها الجامعة. 12. الموضوعات الأكاديمية: • النظر في أي موضوع يتعلق بالعمل الأكاديمي في الجامعة مما يعرضه الرئيس عليه ولا يدخل ضمن اختصاص أي جهة أخرى وفقا لأحكام التشريعات النافذة. • دراسة وبحث الموضوعات الأكاديمية المقدمة من قبل الرئيس أو مجالس الكليات والمعاهد. • تقديم التوصيات المناسبة للرئيس أو مجالس الكليات والمعاهد بشأن الموضوعات الأكاديمية. 13. التعليمات: • وضع التعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام الأنظمة ذات العلاقة بالعمل الأكاديمي في الجامعة. • ضمان توافق التعليمات مع أحكام الأنظمة والتشريعات النافذة. • تطوير التعليمات بشكل دوري لضمان مواكبتها لأفضل الممارسات الدولية.	المسؤوليات لسياسة تقييم أداء مجلس العمداء في جامعة البلقاء التطبيقية
تقع مسؤولية تنفيذ سياسة تقييم أداء مجلس العمداء على جهات متعددة، تشمل: 1. رئيس الجامعة: • مسؤولية إنشاء لجنة لتقييم أداء مجلس العمداء. • يحدد رئيس الجامعة أعضاء لجنة التقييم، مع مراعاة تمثيل مختلف مكونات الجامعة. • يُكلف رئيس الجامعة لجنة التقييم بتقييم أداء مجلس العمداء وفقاً لسياسة التقييم المعتمدة.	

- يتلقى رئيس الجامعة تقريراً من لجنة التقييم ويقوم بمراجعة التوصيات الواردة فيه.
- يُقدم رئيس الجامعة تقريراً نهائياً عن أداء مجلس العمداء إلى مجلس الأمناء.

2. لجنة تقييم أداء مجلس العمداء:

- تتكون لجنة تقييم أداء مجلس العمداء من أعضاء ذوي خبرة وكفاءة في المجالات الأكاديمية والإدارية.
- تكون مسؤولية لجنة التقييم تقييم أداء مجلس العمداء وفقاً لسياسة التقييم المعتمدة.
- تجمع لجنة التقييم البيانات اللازمة لتقييم أداء المجلس من مصادر مختلفة، تشمل:
 - سجلات ومحاضر اجتماعات المجلس.
 - تقييمات أداء أعضاء المجلس.
 - ملاحظات أصحاب المصلحة، مثل الطلبة وأعضاء هيئة التدريس والإدارة الجامعية.
 - تقارير عن أداء البرامج والتخصصات الأكاديمية.
 - تقارير عن القبول والمنح الدراسية.
 - تقارير عن الأنشطة البحثية.
- تقوم لجنة التقييم بتحليل البيانات التي تم جمعها وتقييم أداء المجلس بشكل شامل.
- تُعد لجنة التقييم تقريراً عن أداء مجلس العمداء يتضمن نقاط القوة والضعف والتوصيات للتحسين.

3. مجلس الأمناء:

- يُقدم رئيس الجامعة تقريراً نهائياً عن أداء مجلس العمداء إلى مجلس الأمناء.
- يناقش مجلس الأمناء تقرير أداء مجلس العمداء ويُقرر ما إذا كان المجلس قد حقق أهدافه ومسؤولياته.
- يُصدر مجلس الأمناء توصيات لتحسين أداء مجلس العمداء في المستقبل.

المراجعة والتحديث

يتم مراجعة هذه السياسة بانتظام وتحديثها حسب الحاجة لضمان تنفيذها بفعالية وفقاً لتطورات الجامعة والقوانين والأنظمة ذات الصلة.

العمليات والإجراءات الرئيسية المرتبطة بسياسة تقييم أداء مجلس العمداء في جامعة البلقاء التطبيقية:

العملية	الإجراء	الرمز
تشكيل لجنة تقييم أداء مجلس العمداء	• يصدر رئيس الجامعة قراراً بتشكيل لجنة من ذوي الخبرة والكفاءة في مجال التعليم العالي والحوكمة الرشيدة، لتقييم أداء المجلس بشكل دوري.	

العمليات والإجراءات الرئيسية المرتبطة بسياسة تقييم أداء مجلس العمداء في جامعة البلقاء التطبيقية:		
العملية	الإجراء	الرمز
	• <u>تعيين أعضاء اللجنة بقرار من رئيس الجامعة ويحدد أعضاء لجنة التقييم، مع مراعاة تمثيل مختلف مكونات الجامعة، تتكون اللجنة من:</u> ○ نائب رئيس ○ عضوين من أعضاء مجلس العمداء. ○ ممثل عن الطلبة. ○ ممثل عن أعضاء هيئة التدريس. ○ ممثل عن الموظفين.	
تحديد نطاق التقييم	• <u>تُحدد لجنة التقييم نطاق التقييم، تشمل:</u> ○ الأهداف والمسؤوليات التي تم تكليف مجلس العمداء بتحقيقها. ○ معايير تقييم أداء المجلس. ○ المصادر التي سيتم استخدامها لجمع البيانات. • <u>بناءً معايير محددة لتقييم أداء مجلس العمداء تشمل:</u> ○ الفعالية: مدى تحقيق المجلس لأهدافه ومسؤولياته. ○ الكفاءة: مدى استخدام المجلس للموارد بشكل فعال. ○ الالتزام: مدى التزام المجلس بالقوانين والأنظمة المعمول بها في الجامعة ومبادئ الحوكمة الرشيدة. ○ الشفافية: مدى اتباع المجلس لسياسة شفافة في اتخاذ القرارات وتنفيذ الأعمال. ○ المسؤولية: مدى التزام أعضاء المجلس بمسؤولياتهم. ○ التعاون: مدى تعاون المجلس مع الوحدات التنظيمية الأخرى في الجامعة.	

العمليات والإجراءات الرئيسية المرتبطة بسياسة تقييم أداء مجلس العمداء في جامعة البلقاء التطبيقية:		
العملية	الإجراء	الرمز
جمع البيانات	• <u>تجمع لجنة التقييم البيانات اللازمة لتقييم أداء المجلس من مصادر مختلفة، تشمل:</u> ○ سجلات ومحاضر اجتماعات المجلس. ○ تقييمات أداء أعضاء المجلس. ○ ملاحظات أصحاب المصلحة، مثل الطلبة وأعضاء هيئة التدريس والإدارة الجامعية. ○ تقارير عن أداء البرامج والتخصصات الأكاديمية. ○ تقارير عن القبول والمنح الدراسية. ○ تقارير عن الأنشطة البحثية. • <u>التقويم الذاتي: يقوم المجلس بتقويم أدائه بشكل دوري، باستخدام معايير التقييم المحددة.</u> • <u>التقويم الخارجي: تقوم اللجنة المشكلة لتقييم أداء المجلس بتقييم أداء المجلس بشكل دوري.</u> • <u>جمع ملاحظات أصحاب المصلحة:</u> يتم جمع ملاحظات جميع أصحاب المصلحة حول أداء المجلس، بما في ذلك الطلبة وأعضاء هيئة التدريس والإدارة الجامعية.	
تحليل البيانات	• <u>تقوم لجنة التقييم بتحليل البيانات التي تم جمعها بشكل منهجي وتحدد نقاط القوة والضعف في أداء المجلس</u>	
إعداد تقرير التقييم:	• <u>تُعد لجنة التقييم تقريراً عن أداء مجلس العمداء يتضمن:</u> ○ ملخصاً لنطاق التقييم. ○ وصفاً لعملية جمع البيانات وتحليلها. ○ تقييماً شاملاً لأداء المجلس. ○ توصيات لتحسين أداء المجلس في المستقبل.	
مراجعة تقرير التقييم:	• <u>يُقدم رئيس لجنة التقييم تقرير التقييم إلى رئيس الجامعة ويُراجع رئيس الجامعة تقرير التقييم</u>	

العمليات والإجراءات الرئيسية المرتبطة بسياسة تقييم أداء مجلس العمداء في جامعة البلقاء التطبيقية:		
العملية	الإجراء	الرمز
	ويُقدم ملاحظاته إلى لجنة التقييم وتُعد لجنة التقييم تقرير التقييم النهائي.	
تقديم تقرير التقييم إلى مجلس الأمناء:	- يُقدم رئيس الجامعة تقرير التقييم النهائي إلى مجلس الأمناء. - يناقش مجلس الأمناء تقرير التقييم ويُقر ما إذا كان المجلس قد حقق أهدافه ومسؤولياته. - يُصدر مجلس الأمناء توصيات لتحسين أداء مجلس العمداء في المستقبل.	
8. متابعة توصيات التقييم:	- يتابع رئيس الجامعة تنفيذ توصيات التقييم الصادرة عن مجلس الأمناء. - تُقدم لجنة تقييم أداء مجلس العمداء تقريراً دورياً إلى رئيس الجامعة حول تنفيذ توصيات التقييم.	

ملحق (1): معايير تقييم أداء مجلس العمداء

تتكون معايير تقييم أداء مجلس العمداء في جامعة البلقاء التطبيقية من ستة معايير رئيسية، هي:

1. الفعالية:

- مدى تحقيق المجلس لأهدافه ومسؤولياته، بما في ذلك:
 - تحقيق أهداف خطة الجامعة الاستراتيجية.
 - تطوير وتنفيذ الخطط والبرامج الأكاديمية.
 - إدارة موارد الجامعة بشكل فعال.
 - ضمان جودة التعليم والبحث العلمي.
 - تعزيز التعاون بين الجامعة والمجتمع.
- مدى قدرة المجلس على تحديد الأولويات واتخاذ القرارات السليمة في الوقت المناسب.
- مدى قدرة المجلس على تنفيذ قراراته بشكل فعال.

2. الكفاءة:

- مدى استخدام المجلس للموارد بشكل فعال، بما في ذلك:
 - الموارد المالية.

- الموارد البشرية.
- الموارد المادية.
- مدى قدرة المجلس على تحقيق أهدافه بكفاءة عالية.
- مدى قدرة المجلس على تقليل التكاليف دون المساس بجودة الخدمات المقدمة.

3. الالتزام:

- مدى التزام المجلس بالقوانين والأنظمة المعمول بها في الجامعة.
- مدى التزام المجلس بمبادئ الحوكمة الرشيدة، بما في ذلك:
 - الشفافية.
 - المساءلة.
 - العدالة.
 - المشاركة.

- مدى التزام المجلس بأخلاقيات العمل.

4. الشفافية:

- مدى اتباع المجلس لسياسة شفافة في اتخاذ القرارات وتنفيذ الأعمال.
- مدى إتاحة المعلومات لأصحاب المصلحة حول أعمال المجلس.
- مدى قدرة المجلس على التواصل بشكل فعال مع أصحاب المصلحة.

5. المسؤولية:

- مدى التزام أعضاء المجلس بمسؤولياتهم.
- مدى قدرة المجلس على محاسبة أعضائه على أدائهم.
- مدى قدرة المجلس على تحمل مسؤولية أفعاله.

6. التعاون:

- مدى تعاون المجلس مع الوحدات التنظيمية الأخرى في الجامعة.
- مدى تعاون المجلس مع الجهات الخارجية، مثل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والقطاع الخاص.
- مدى قدرة المجلس على بناء شراكات فعالة مع أصحاب المصلحة.

ملاحظات:

- يمكن تخصيص هذه المعايير لتناسب احتياجات جامعة البلقاء التطبيقية بشكل خاص.
- يمكن تطوير أدوات تقييم محددة لقياس كل معيار من معايير التقييم.
- من المهم مراجعة معايير التقييم بشكل دوري وتحديثها حسب الحاجة.

ملحق (2): آليات جمع ملاحظات أصحاب المصلحة حول أداء مجلس العمداء في جامعة البلقاء التطبيقية

مقدمة:

تهدف هذه الوثيقة إلى تحديد آليات جمع ملاحظات أصحاب المصلحة حول أداء مجلس العمداء في جامعة البلقاء التطبيقية، وذلك بهدف تقييم أداء المجلس بشكل دوري وتحسينه بشكل مستمر.

أصحاب المصلحة:

يشمل أصحاب المصلحة المعنيون بجمع ملاحظاتهم حول أداء مجلس العمداء كل من:

- **الطلبة:** هم المستفيدون الرئيسيون من خدمات الجامعة، ولذلك فإن آرائهم حول أداء مجلس العمداء مهمة للغاية.
- **أعضاء هيئة التدريس:** هم المسؤولون عن تقديم العملية التعليمية، ولذلك فإن ملاحظاتهم حول أداء مجلس العمداء ضرورية لتقييم فعالية المجلس في دعم العملية التعليمية.
- **الإدارة الجامعة:** هي المسؤولة عن إدارة الجامعة بشكل عام، ولذلك فإن ملاحظاتها حول أداء مجلس العمداء ضرورية لتقييم مدى انسجام عمل المجلس مع أهداف الجامعة وخططها الاستراتيجية.

آليات جمع الملاحظات:

1. آلية الاستبانة:

- يتم تصميم استبانة إلكترونية لجمع ملاحظات أصحاب المصلحة حول أداء مجلس العمداء.
- يتم توزيع الاستبانة على الطلبة وأعضاء هيئة التدريس والإدارة الجامعة من خلال قنوات مختلفة، مثل البريد الإلكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي ومنصات التعلم الإلكتروني.
- يجب أن يتضمن الاستبانة أسئلة محددة حول جوانب مختلفة من أداء مجلس العمداء، مثل:
 - فعالية المجلس في تحقيق أهدافه ومسؤولياته.
 - كفاءة المجلس في استخدام الموارد.
 - التزام المجلس بالقوانين والأنظمة المعمول بها في الجامعة ومبادئ الحوكمة الرشيدة.
 - شفافية المجلس في اتخاذ القرارات وتنفيذ الأعمال.
 - مسؤولية أعضاء المجلس.
 - تعاون المجلس مع الوحدات التنظيمية الأخرى في الجامعة.
- يجب أن يضمن تصميم الاستبانة سهولة الإجابة عليه وأن يكون واضحًا وموجزًا.

2. آلية المقابلات:

- يتم إجراء مقابلات شفوية مع عينة عشوائية من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس والإدارة الجامعة لجمع ملاحظاتهم حول أداء مجلس العمداء.
- يجب أن تُصمم أسئلة المقابلات لتكون مفتوحة وتسمح للمشاركين بالتعبير عن آرائهم وملاحظاتهم بحرية.

- يجب أن تُجرى المقابلات في بيئة آمنة ومريحة للمشاركين.

3. آلية مجموعات التركيز:

- يتم عقد مجموعات تركيز مع مجموعات صغيرة من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس والإدارة الجامعة لمناقشة أداء مجلس العمداء.
- يجب أن تُصمم مجموعات التركيز لتشجيع الحوار والمشاركة بين المشاركين.
- يجب أن يُدير مجموعات التركيز شخص مُدرّب ومُحايد.

4. آلية تحليل الشكاوى:

- يتم تحليل الشكاوى المقدمة ضد مجلس العمداء لتحديد مجالات التحسين في أدائه.
- يجب أن يتم تحليل الشكاوى بشكل موضوعي ودقيق.
- يجب أن يتم اتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة الشكاوى، مع إبلاغ مقدم الشكاوى بنتيجة التحليل والإجراءات المتخذة.

ملاحظات:

- يمكن استخدام آلية واحدة أو أكثر من هذه الآليات لجمع ملاحظات أصحاب المصلحة.
- يجب أن يتم اختيار آلية جمع الملاحظات المناسبة لكل فئة من أصحاب المصلحة.
- يجب أن يتم تحليل نتائج جمع الملاحظات بشكل دقيق وفعال.
- يجب أن يتم استخدام نتائج جمع الملاحظات لتطوير خطط لتحسين أداء مجلس العمداء.

السياسة_3: سياسة تقييم أداء مجلس الكلية في جامعة البلقاء التطبيقية

السياسة		تقييم أداء مجلس الكلية في جامعة البلقاء التطبيقية	
الرمز:	S-1	تاريخ الإصدار:	2024/6/12
رقم السياسة العامة المرتبطة	G-2 /G-1	تاريخ آخرمراجعة:	
الإصدار:	النسخة الاولى	مستوى السرية:	عام
الاعتماد:	مجلس العمداء قراررقم 2024/2023/795		
التطبيق:	الكليات الاكاديمية والوحدات الإدارية والمراكز العلمية		
المراجعة والتطوير:	لجنة الاستراتيجيات والسياسات ومركز التطوير وضمان الجودة		
نص سياسة تقييم أداء مجلس الكلية في جامعة البلقاء التطبيقية			
تُدرّك جامعة البلقاء التطبيقية أهمية تقييم أداء مجلس الكلية بشكلٍ دوريٍّ لضمان سير عمله بكفاءةٍ وفعاليةٍ مُستدامتين. وتُشمل عملية التقييم معايير محددة مثل: الفعالية، والكفاءة، والالتزام، والتطوير، والشفافية، والمساءلة، والعدالة. وتتمّ عملية التقييم من خلال آليات متنوعة تشمل التقييم الذاتي والتقييم الخارجي واستطلاعات الرأي والمراجعة الدورية. وتُستخدم نتائج التقييم لتطوير خطط تحسين الأداء وتدريب أعضاء المجلس وتطوير سياسة التقييم بشكلٍ مستمر. وتؤكد الجامعة على أهمية التزام جميع أعضاء المجلس بهذه السياسة، وإدراكهم أنّ تقييم أدائهم هو مسارٌ نحو التطوير المستمر وتحقيق التميز.			
الأهداف العامة لسياسة تقييم أداء مجلس الكلية في جامعة البلقاء التطبيقية			
تهدف سياسة تقييم أداء مجلس الكلية في جامعة البلقاء التطبيقية إلى تحقيق جملة من الأهداف العامة، تشمل: 1. تعزيز فعالية مجلس الكلية: • ضمان تحقيق مجلس الكلية لأهدافه ومسؤولياته بشكل فعال. • تحديد مجالات القوة والضعف في أداء المجلس. • وضع خطط تحسين الأداء لمعالجة نقاط الضعف. • تحسين جودة القرارات التي يتخذها المجلس. • تعزيز قدرة المجلس على تحقيق أهداف الكلية الاستراتيجية. 2. تحسين كفاءة عمل مجلس الكلية: • ضمان استخدام المجلس للموارد بشكل فعال. • تقليل التكاليف دون المساس بجودة الخدمات المقدمة. • تحسين الإنتاجية وسرعة إنجاز الأعمال. • تطوير آليات عمل المجلس لجعلها أكثر كفاءة. 3. ضمان التزام مجلس الكلية بالقوانين والأنظمة المعمول بها:			

- تعزيز ثقافة الالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها في الجامعة.
- منع المخالفات والتجاوزات.
- الحفاظ على سمعة الجامعة ومكانتها.
- تعزيز ثقة أصحاب المصلحة في عمل المجلس.

4. تعزيز الشفافية في عمل مجلس الكلية:

- ضمان اتباع المجلس لسياسة شفافة في اتخاذ القرارات وتنفيذ الأعمال.
- إتاحة المعلومات لأصحاب المصلحة حول أعمال المجلس.
- تعزيز التواصل الفعال بين المجلس وأصحاب المصلحة.
- بناء الثقة بين المجلس وأصحاب المصلحة.

5. تعزيز مسؤولية أعضاء مجلس الكلية:

- ضمان التزام أعضاء المجلس بمسؤولياتهم.
- محاسبة أعضاء المجلس على أدائهم.
- تعزيز الشعور بالمسؤولية لدى أعضاء المجلس.
- تحسين أداء أعضاء المجلس بشكل عام.

6. تعزيز التعاون بين مجلس الكلية والجهات الأخرى:

- تحسين التعاون بين مجلس الكلية ومجالس الأقسام في الكلية.
- تعزيز التعاون بين مجلس الكلية والإدارة الجامعية.
- بناء شراكات فعالة مع الجهات الخارجية.
- تحقيق أهداف الكلية بشكل أفضل من خلال التعاون.

7. ضمان تطوير سياسة تقييم أداء مجلس الكلية بشكل مستمر:

- مراجعة سياسة التقييم بشكل دوري وتحديثها حسب الحاجة.
- مواكبة أفضل الممارسات في مجال تقييم أداء مجالس الكليات.
- الأخذ بعين الاعتبار ملاحظات أصحاب المصلحة.
- ضمان استمرار فعالية سياسة التقييم في تحقيق أهدافها.

المبادئ العامة لسياسة تقييم أداء مجلس الكلية في جامعة البلقاء التطبيقية

تستند سياسة تقييم أداء مجلس الكلية في جامعة البلقاء التطبيقية إلى مجموعة من المبادئ العامة، تشمل:

1. الشمولية:

- تشمل عملية التقييم جميع جوانب عمل مجلس الكلية.
- يخضع أداء المجلس لعملية تقييم شاملة، بما في ذلك فعالية وكفاءة وشفافية والتزام المجلس بمسؤولياته.

- يتم جمع ملاحظات جميع أصحاب المصلحة حول أداء المجلس.

2. الموضوعية:

- يتم تقييم أداء المجلس بشكل موضوعي ودون تحيز.
- يتم استخدام أدوات تقييم موثوقة وذات صلة.
- يتم تحليل البيانات بشكل منهجي ودقيق.

3. المشاركة:

- يتم إشراك جميع أصحاب المصلحة في عملية التقييم.
- يتم إتاحة الفرصة لأعضاء المجلس للرد على تقرير التقييم قبل تقديمه إلى عميد الكلية.
- يتم مناقشة نتائج التقييم بشكل مفتوح وشفاف مع جميع أصحاب المصلحة.

4. التحسين المستمر:

- يهدف التقييم إلى تحسين أداء مجلس الكلية وليس إلى الإدانة.
- يتم استخدام نتائج التقييم لتطوير خطط تحسين الأداء للمجلس.
- يتم متابعة تنفيذ خطط تحسين الأداء بشكل دوري وتقييمها.

5. المساءلة:

- يُحاسب أعضاء المجلس على أدائهم بشكل فردي وجماعي.
- يتم اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة في حال وجود أي مخالفات أو تقصير.
- يتم تعزيز ثقافة المساءلة والمسؤولية في عمل المجلس.

6. الشفافية:

- يتم إتاحة تقرير التقييم لجميع أصحاب المصلحة.
- يتم نشر نتائج التقييم على نطاق واسع داخل الكلية.
- يتم تشجيع النقاش حول نتائج التقييم وسبل تحسين أداء المجلس.

النطاق لسياسة تقييم أداء مجلس الكلية في جامعة البلقاء التطبيقية

تشمل سياسة تقييم أداء مجلس الكلية في جامعة البلقاء التطبيقية جميع جوانب عمل المجلس، بما في ذلك:

1. الأداء الوظيفي للمجلس، بما يتضمن:

- مدى تحقيق المجلس لأهدافه ومسؤولياته المنصوص عليها في المادة (19) فقرة (ج) من قانون الجامعات الأردنية رقم (18) لسنة 2018 وتعديلاته.
- فعالية خطط وبرامج العمل التي ينفذها المجلس لتحقيق هذه الأهداف والمسؤوليات.
- جودة القرارات التي يتخذها المجلس في إطار صلاحياته.
- قدرة المجلس على حل المشكلات واتخاذ القرارات في الوقت المناسب.
- مدى قدرة المجلس على تحقيق أهداف الكلية الاستراتيجية.

2. كفاءة عمل المجلس، بما يتضمن:

- مدى استخدام المجلس للموارد بشكل فعال، بما في ذلك الموارد المالية والبشرية والمادية.
- التكاليف التي يتكبدها المجلس في تنفيذ أعماله.
- الإنتاجية وسرعة إنجاز الأعمال.
- آليات عمل المجلس ومدى كفاءتها.

3. التزام المجلس بالقوانين والأنظمة المعمول بها، بما يتضمن:

- مدى التزام المجلس بالقوانين والأنظمة المعمول بها في الجامعة، خاصةً قانون الجامعات الأردنية رقم (18) لسنة 2018 وتعديلاته.
- مدى التزام المجلس بمبادئ الحوكمة الرشيدة، بما في ذلك الشفافية، والمساءلة، والعدالة، والمشاركة.
- مدى قدرة المجلس على منع المخالفات والتجاوزات.
- مدى التزام المجلس بأخلاقيات العمل.

4. شفافية عمل المجلس، بما يتضمن:

- مدى اتباع المجلس لسياسة شفافة في اتخاذ القرارات وتنفيذ الأعمال.
- إتاحة المعلومات لأصحاب المصلحة حول أعمال المجلس، بما في ذلك الطلبة وأعضاء هيئة التدريس ورؤساء الأقسام والإدارة الجامعية.
- فعالية التواصل بين المجلس وأصحاب المصلحة.
- مدى قدرة المجلس على بناء الثقة مع أصحاب المصلحة.

5. مسؤولية أعضاء المجلس، بما يتضمن:

- مدى التزام أعضاء المجلس بمسؤولياتهم المنصوص عليها في المادة (19) فقرة (ج) من قانون الجامعات الأردنية رقم (18) لسنة 2018 وتعديلاته.
- مدى قدرة المجلس على محاسبة أعضائه على أدائهم.
- مدى الشعور بالمسؤولية لدى أعضاء المجلس.
- مدى التزام أعضاء المجلس بأخلاقيات العمل.

6. التعاون بين المجلس والجهات الأخرى، بما يتضمن:

- مدى تعاون المجلس مع مجالس الأقسام في الكلية.
- مدى تعاون المجلس مع الإدارة الجامعية، خاصةً مع مجلس العمداء.
- مدى تعاون المجلس مع الجهات الخارجية، مثل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والقطاع الخاص.
- مدى قدرة المجلس على بناء شراكات فعالة مع الجهات الأخرى لتحقيق أهدافه.

7.وفقا لنص المادة (19) فقرة (ج) من قانون الجامعات الأردنية رقم (18) لسنة 2018 وتعديلاته، يتولى مجلس الكلية المهام والصلاحيات التالية :

- اقتراح خطة الدراسة في الكلية وشروط منح الدرجات العلمية والشهادات فيها .
- إقرار المناهج الدراسية التي تقترحها مجالس الكليات والأقسام .
- التنسيق مع عمادة الدراسات العليا في تعيين المشرفين على الرسائل العلمية، وتشكيل لجان المناقشة .
- تنظيم إجراءات الامتحانات في الكلية، والإشراف عليها، ومناقشة نتائجها الواردة من الأقسام المختصة واتخاذ القرار المناسب بشأنها .
- التنسيب إلى مجلس العمداء بمنح الدرجات العلمية والشهادات .
- الإشراف على تنظيم البحث العلمي في الكلية وتشجيعه بالتنسيق مع عمادتي البحث العلمي والدراسات العليا .
- التوصية في الأمور المتعلقة بأعضاء هيئة التدريس في الكلية وغيرهم من القائمين بأعمال التدريس فيها، من تعيين وترقية ونقل وانتداب وإعارة وإيفاد، ومنح الإجازات الدراسية، وقبول الاستقالة، وغير ذلك من الأمور الجامعية بموجب أحكام الأنظمة والتعليمات المعمول بها .
- إعداد مشروع الموازنة السنوية للكلية .
- النظر في المسائل التي يحيلها إليه العميد.

المسؤوليات لسياسة تقييم أداء مجلس الكلية في جامعة البلقاء التطبيقية

تقع مسؤولية تطبيق سياسة تقييم أداء مجلس الكلية في جامعة البلقاء التطبيقية على عاتق الجهات التالية:

1. عميد الكلية:

- يُشرف عميد الكلية على عملية تقييم أداء المجلس بشكل عام.
- يُشكل لجنة لتقييم أداء المجلس، ويحدد أعضائها واختصاصاتها.
- يُقدم تقرير التقييم إلى مجلس العمداء.
- يتابع تنفيذ خطط تحسين الأداء التي يقررها المجلس.

2. لجنة تقييم أداء مجلس الكلية:

- تُنظم عملية تقييم أداء المجلس.
- تُجمع البيانات من مختلف المصادر، بما في ذلك أعضاء المجلس والطلبة وأعضاء هيئة التدريس ورؤساء الأقسام والإدارة الجامعية.
- تحلل البيانات وتُعد تقريراً شاملاً عن أداء المجلس.
- تُقدم تقرير التقييم إلى عميد الكلية.

3. أعضاء مجلس الكلية:

- يُشاركون بشكل فعال في عملية تقييم أداء المجلس.
- يُقدمون ملاحظاتهم حول أداء المجلس.
- يُساعدون في تطوير خطط تحسين الأداء.
- يُنفذون خطط تحسين الأداء.

4. أصحاب المصلحة الآخرون:

- يُشاركون في عملية تقييم أداء المجلس حسب الحاجة.
- يُقدمون ملاحظاتهم حول أداء المجلس.
- يُساعدون في تطوير خطط تحسين الأداء.
- يُتابعون تنفيذ خطط تحسين الأداء.

المراجعة والتحديث لسياسة تقييم أداء مجلس الكلية في جامعة البلقاء التطبيقية

يتم مراجعة هذه السياسة بانتظام وتحديثها حسب الحاجة لضمان تنفيذها بفعالية وفقاً لتطورات الجامعة والقوانين والأنظمة ذات الصلة.

العمليات والإجراءات الرئيسية المرتبطة بسياسة تقييم أداء مجلس الكلية في جامعة البلقاء التطبيقية:

العملية	الإجراء	الرمز
تشكيل لجنة تقييم أداء مجلس الكلية	• يُشكل عميد الكلية لجنة لتقييم أداء المجلس، ويحدد أعضائها واختصاصاتها وتتكون اللجنة من: ○ نائب عميد الكلية. ○ عضوين من أعضاء مجلس الكلية. ○ ممثل عن الطلبة. ○ ممثل عن أعضاء هيئة التدريس. ○ ممثل عن رؤساء الأقسام. • تُحدد لجنة تقييم أداء مجلس الكلية معايير التقييم التي ستستخدم لتقييم أداء المجلس تشمل: ○ الفعالية: مدى تحقيق المجلس لأهدافه ومسؤولياته. ○ الكفاءة: مدى استخدام المجلس للموارد بشكل فعال. ○ الالتزام: مدى التزام المجلس بالقوانين والأنظمة المعمول بها في الجامعة ومبادئ الحوكمة الرشيدة.	

العمليات والإجراءات الرئيسية المرتبطة بسياسة تقييم أداء مجلس الكلية في جامعة البلقاء التطبيقية:		
العملية	الإجراء	الرمز
	- الشفافية: مدى اتباع المجلس لسياسة شفافية في اتخاذ القرارات وتنفيذ الأعمال. - المسؤولية: مدى التزام أعضاء المجلس بمسؤولياتهم. - التعاون: مدى تعاون المجلس مع الوحدات التنظيمية الأخرى في الجامعة، خاصة مع مجالس الأقسام - يجب أن تكون معايير التقييم واضحة ومُحددة وقابلة للقياس ويجب أن تتوافق مع أهداف ومسؤوليات المجلس المُحددة في القوانين والأنظمة المعمول بها في الجامعة.	
تحديد آليات تقييم الأداء	- يتم <u>تقييم أداء مجلس الكلية باستخدام آليات متعددة</u>، بما في ذلك: - التقويم الذاتي: يقوم المجلس بتقويم أدائه بشكل دوري، باستخدام معايير التقييم المُحددة. - التقويم الخارجي: تقوم اللجنة المشكلة لتقييم أداء المجلس بتقييم أداء المجلس بشكل دوري. - جمع ملاحظات أصحاب المصلحة: يتم جمع ملاحظات جميع أصحاب المصلحة حول أداء المجلس، بما في ذلك الطلبة وأعضاء هيئة التدريس ورؤساء الأقسام والإدارة الجامعية.	
جمع وتحليل البيانات:	<u>تُجمع لجنة تقييم أداء مجلس الكلية البيانات من مختلف المصادر</u>، بما في ذلك: - تقييمات ذاتية من أعضاء المجلس. - ملاحظات من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس ورؤساء الأقسام والإدارة الجامعية. - تقارير عن أنشطة المجلس. - بيانات إحصائية.	

العمليات والإجراءات الرئيسية المرتبطة بسياسة تقييم أداء مجلس الكلية في جامعة البلقاء التطبيقية:		
العملية	الإجراء	الرمز
	• <u>تحلل لجنة تقييم أداء مجلس الكلية البيانات المجمعة وتحديد نقاط القوة والضعف في أداء المجلس وتحديد المجالات التي تتطلب تحسناً.</u>	
إعداد تقرير التقييم:	• <u>تُعد لجنة تقييم أداء مجلس الكلية تقريراً شاملاً عن أداء المجلس يجب أن يتضمن التقرير:</u> ○ وصفاً لعملية التقييم. ○ ملخصاً لمعايير التقييم. ○ تحليلاً للبيانات المجمعة. ○ تقييماً لأداء المجلس. ○ توصيات لتحسين الأداء.	
تقديم تقرير التقييم إلى عميد الكلية	• <u>تُقدم لجنة تقييم أداء مجلس الكلية تقرير التقييم إلى عميد الكلية وينظر عميد الكلية في التقرير ويُقرر ما إذا كان يتطلب أي إجراءات متابعة</u>	
استخدام نتائج التقييم	• <u>يتم استخدام نتائج تقييم أداء مجلس الكلية لتطوير خطط تحسين الأداء للمجلس وتشمل خطط تحسين الأداء:</u> ○ تحديد مجالات التحسين في أداء المجلس. ○ وضع خطوات محددة لتحسين الأداء في كل مجال. ○ تحديد المسؤوليات عن تنفيذ خطوات التحسين. ○ تحديد جدول زمني لتنفيذ خطوات التحسين. • <u>يتم متابعة تنفيذ خطط تحسين الأداء بشكل دوري وتقييمها.</u>	

السياسة_4: سياسة تقييم أداء مجلس القسم في جامعة البلقاء التطبيقية

السياسة		تقييم أداء مجلس القسم في جامعة البلقاء التطبيقية	
الرمز:	S-1	تاريخ الإصدار:	2024/6/12
رقم السياسة العامة المرتبطة	G-2 /G-1	تاريخ آخرمراجعة:	
الإصدار:	النسخة الاولى	مستوى السرية:	عام
الاعتماد:	مجلس العمداء قراررقم 2024/2023/795		
التطبيق:	الكليات الاكاديمية والوحدات الإدارية والمراكز العلمية		
المراجعة والتطوير:	لجنة الاستراتيجيات والسياسات ومركز التطوير وضمان الجودة		
نص سياسة تقييم أداء مجلس القسم في جامعة البلقاء التطبيقية			
تدرك جامعة البلقاء التطبيقية أهمية تقييم أداء مجلس القسم بشكل دوري وشامل، لضمان الارتقاء بأدائه بكفاءة وفعالية مستدامتين. ويهدف هذا التقييم إلى مراجعة المعايير الرئيسة لعمل المجلس مثل الفعالية، والكفاءة، والالتزام، والتطوير، والشفافية، والمساءلة، والعدالة. وتتضمن آليات التقييم التقويم الذاتي للمجلس والتقارير الخارجية واستطلاعات رأي أعضاء هيئة التدريس والطلبة. كما تستخدم نتائج التقييم في وضع خطط تطوير أداء المجلس وتدريب أعضائه، مع الاستمرار في مراجعة وتحسين سياسة التقييم. وتؤكد الجامعة على أهمية التزام جميع أعضاء المجلس بهذه السياسة، وإدراكهم أنّ تقييم أدائهم هو مسارٌ نحو التطوير المستمر وتحقيق التميز.			
الأهداف العامة لسياسة تقييم أداء مجلس القسم في جامعة البلقاء التطبيقية			
تهدف سياسة تقييم أداء مجلس القسم في جامعة البلقاء التطبيقية إلى تحقيق جملة من الأهداف العامة، تشمل ما يلي: 1. تعزيزفعالية وكفاءة مجلس القسم: - تقييم أداء مجلس القسم بشكل شامل ودقيق لتحديد نقاط القوة والضعف. - تحديد المجالات التي تتطلب تحسيناً في عمل المجلس. - وضع خطط لتحسين أداء المجلس بناءً على نتائج التقييم. - متابعة تنفيذ خطط تحسين الأداء وتقييم فاعليتها. - تعزيز ثقافة التقييم الذاتي في المجلس وتشجيع أعضائه على التطوير المستمر. 2. ضمان تحقيق أهداف القسم الاستراتيجية: - ربط أداء مجلس القسم بأهداف القسم الاستراتيجية وتقييم مساهمته في تحقيق هذه الأهداف. - تحديد أي عقبات تواجه المجلس في تحقيق أهداف القسم ووضع خطط لمعالجتها. - دعم المجلس في تطوير برامج وخطط عمل تُسهم في تحقيق أهداف القسم.			

3. تحسين جودة التعليم والبحث العلمي في القسم:

- تقييم مساهمة مجلس القسم في تطوير المناهج الدراسية والبرامج الأكاديمية.
- تقييم دور المجلس في تشجيع البحث العلمي ونشر المعرفة.
- اقتراح تحسينات على جودة التعليم والبحث العلمي في القسم.
- دعم أعضاء هيئة التدريس في تطوير مهاراتهم وقدراتهم.

4. تعزيز التزام المجلس بالقوانين والأنظمة المعمول بها:

- تقييم مدى التزام المجلس بالقوانين والأنظمة المعمول بها في الجامعة.
- تحديد أي مخالفات أو تجاوزات من قبل المجلس ومعالجتها.
- تعزيز ثقافة الالتزام بالقوانين والأنظمة لدى أعضاء المجلس.

5. تحسين التواصل والتعاون بين أعضاء المجلس والجهات الأخرى:

- تقييم فعالية التواصل بين أعضاء المجلس.
- تقييم فعالية تعاون المجلس مع الجهات الأخرى، مثل الإدارة الجامعية وأعضاء هيئة التدريس والطلبة.
- اقتراح تحسينات على التواصل والتعاون بين أعضاء المجلس والجهات الأخرى.

6. تعزيز الشفافية والمساءلة في عمل المجلس:

- تقييم مدى شفافية عمل المجلس في اتخاذ القرارات وتنفيذ الأعمال.
- تقييم مدى مساءلة أعضاء المجلس عن أداائهم.
- اقتراح تحسينات على آليات الشفافية والمساءلة في عمل المجلس.

7. دعم اتخاذ القرارات المبنية على الأدلة:

- جمع وتحليل البيانات حول أداء مجلس القسم.
- استخدام البيانات لدعم اتخاذ القرارات المتعلقة بعمل المجلس.
- تقييم فعالية القرارات التي يتخذها المجلس.

8. تحسين سمعة القسم والجامعة:

- تقييم مساهمة مجلس القسم في تحسين سمعة القسم والجامعة.
- اقتراح تحسينات على عمل المجلس لتعزيز سمعة القسم والجامعة.

9. ضمان استمرارية تحسين أداء المجلس:

- جعل عملية تقييم أداء مجلس القسم عملية مستمرة.
- مراجعة سياسة تقييم أداء مجلس القسم بشكل دوري وتحديثها حسب الحاجة.
- تدريب أعضاء المجلس على عملية تقييم الأداء.

المبادئ العامة لسياسة تقييم أداء مجلس القسم في جامعة البلقاء التطبيقية

تستند سياسة تقييم أداء مجلس القسم في جامعة البلقاء التطبيقية إلى مجموعة من المبادئ العامة، تشمل ما يلي:

1. الشمولية:

- يجب أن تشمل عملية تقييم أداء مجلس القسم جميع جوانب عمل المجلس.
- يجب أن يشمل التقييم جميع أعضاء المجلس.
- يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار جميع أصحاب المصلحة عند إجراء التقييم.

2. الموضوعية:

- يجب أن يكون تقييم أداء مجلس القسم موضوعيًا ومبنيًا على الأدلة.
- يجب تجنب التحيز الشخصي أو الآراء المسبقة في عملية التقييم.
- يجب أن تعتمد عملية التقييم على معايير واضحة ومحددة.

3. الشفافية:

- يجب أن تكون عملية تقييم أداء مجلس القسم شفافة ومفتوحة لجميع أصحاب المصلحة.
- يجب أن يتم إطلاع أعضاء المجلس على نتائج التقييم.
- يجب أن يتم نشر تقرير التقييم بشكل عام.

4. المشاركة:

- يجب أن يُشارك جميع أعضاء المجلس في عملية تقييم الأداء.
- يجب أن يُشارك أصحاب المصلحة الآخرون، مثل الطلبة وأعضاء هيئة التدريس ورئيس القسم والإدارة الجامعية، في عملية التقييم حسب الحاجة.
- يجب أن يتم تشجيع أعضاء المجلس على تقديم ملاحظاتهم حول عملية التقييم.

5. المساواة:

- يجب أن يكون أعضاء مجلس القسم مسؤولين عن أدائهم.
- يجب أن تُستخدم نتائج التقييم لتحسين أداء المجلس.
- يجب أن يتم اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة في حال وجود أي مخالفات أو تجاوزات من قبل المجلس.

6. التحسين المستمر:

- يجب أن تكون عملية تقييم أداء مجلس القسم عملية مستمرة.
- يجب أن يتم مراجعة سياسة تقييم أداء مجلس القسم بشكل دوري وتحديثها حسب الحاجة.
- يجب أن يتم تدريب أعضاء المجلس على عملية تقييم الأداء.

7. احترام القيم:

- يجب أن تُحترم جميع القيم الأكاديمية والأخلاقية خلال عملية تقييم أداء مجلس القسم.
- يجب أن يتم التعامل مع جميع أعضاء المجلس باحترام وكرامة.
- يجب أن تكون عملية التقييم عادلة ونزيهة.

النطاق لسياسة تقييم أداء مجلس القسم في جامعة البلقاء التطبيقية

تشمل سياسة تقييم أداء مجلس القسم في جامعة البلقاء التطبيقية جميع جوانب عمل المجلس، بما في ذلك:

1. الأداء الوظيفي للمجلس:

- تقييم فعالية خطط وبرامج العمل التي ينفذها المجلس.
- تقييم جودة القرارات التي يتخذها المجلس.
- تقييم قدرة المجلس على حل المشكلات واتخاذ القرارات في الوقت المناسب.
- تقييم مدى قدرة المجلس على تحقيق أهداف القسم الاستراتيجية.
- تقييم مدى التزام المجلس بالقوانين والأنظمة المعمول بها في الجامعة.
- تقييم مدى التزام المجلس بمبادئ الحوكمة الرشيدة.

2. كفاءة عمل المجلس:

- تقييم مدى كفاءة استخدام المجلس للموارد المتاحة له.
- تقييم مدى فعالية آليات عمل المجلس.
- تقييم مدى سرعة إنجاز المجلس لأعماله.
- تقييم مدى رضا أصحاب المصلحة عن أداء المجلس.

3. التزام المجلس بالقوانين والأنظمة المعمول بها:

- تقييم مدى التزام المجلس بالقوانين والأنظمة المعمول بها في الجامعة.
- تقييم مدى التزام المجلس باللوائح والتعليمات الصادرة عن مجلس الكلية والإدارة الجامعية.
- تحديد أي مخالفات أو تجاوزات من قبل المجلس ومعالجتها.

4. شفافية عمل المجلس:

- تقييم مدى شفافية عمل المجلس في اتخاذ القرارات وتنفيذ الأعمال.
- تقييم مدى إتاحة المعلومات للمهتمين بأعمال المجلس.
- تقييم مدى مشاركة أعضاء المجلس في عملية صنع القرار.

5. مسؤولية أعضاء المجلس:

- تقييم مدى مسؤولية أعضاء المجلس عن أدائهم.
- تقييم مدى التزام أعضاء المجلس بمبادئ النزاهة والحيادية.
- تقييم مدى التزام أعضاء المجلس بقواعد السلوك المهني.

6. التعاون بين المجلس والجهات الأخرى:

- تقييم فعالية تعاون المجلس مع الجهات الأخرى، مثل الإدارة الجامعية وأعضاء هيئة التدريس والطلبة.

- تقييم مدى مساهمة المجلس في تعزيز روح التعاون بين مختلف أطراف الجامعة.
- اقتراح تحسينات على آليات التعاون بين المجلس والجهات الأخرى.

7. مساهمة المجلس في تحقيق أهداف القسم:

- تقييم مساهمة المجلس في تطوير المناهج الدراسية والبرامج الأكاديمية.
- تقييم دور المجلس في تشجيع البحث العلمي ونشر المعرفة.
- تقييم مساهمة المجلس في تحسين جودة التعليم والبحث العلمي في القسم.
- تقييم مساهمة المجلس في تعزيز سمعة القسم والجامعة.

8. أي جوانب أخرى مرتبطة بعمل المجلس.

9. كما يشمل النطاق مهام وواجبات مجلس القسم في جامعة البلقاء التطبيقية ما ورد في المادة 20 فقرة (أ) (ب) من قانون الجامعات الأردنية رقم 18 لسنة 2018 وتعديلاته. يتولى مجلس القسم المهام والواجبات التالية:

1. التخطيط والتنمية:

- تقديم الاقتراحات إلى مجلس الكلية حول الخطط الدراسية في القسم.
- اقتراح المناهج الدراسية للمواد في القسم.
- تشجيع أنشطة البحث العلمي في القسم، والاطلاع على مشروعات البحث العلمي، وتقديم التوصيات اللازمة سواء أكانت لأغراض الدعم، أم النشر، أم المشاركة في المؤتمرات والندوات العلمية.
- اقتراح أي موضوعات تخدم مصلحة القسم والكلية والجامعة.
- دراسة أي موضوعات يحيلها إليه العميد أو يعرضها عليه رئيس القسم.

2. إدارة الموارد البشرية:

- النظر في طلبات التعيين والترقية والنقل من فئة إلى فئة أعلى والتثبيت والنقل والإعارة والانتداب والإجازة والاستقالة، وإصدار توصياته بشأنها وفقاً للتشريعات النافذة، على ألا يشترك عضو الهيئة التدريسية في النظر في أي من الأمور أعلاه إلا إذا كان من الرتبة نفسها أو من رتبة أعلى منها.

3. التقييم والتحسين:

- إعداد مشروع التقرير السنوي للقسم.
- تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس في القسم وتقديم التوصيات اللازمة بشأنهم.
- تقييم المناهج الدراسية والبرامج الأكاديمية في القسم وتقديم التوصيات اللازمة بشأنها.
- اقتراح أي إجراءات من شأنها تحسين أداء القسم ورفع كفاءته.

بالإضافة إلى المهام والواجبات المذكورة أعلاه، يمكن لمجلس القسم أن يقوم بما يلي:

- تنظيم ندوات وورش عمل حول قضايا تهم أعضاء هيئة التدريس والطلبة.
- المشاركة في المؤتمرات والندوات العلمية.
- تعزيز التواصل بين أعضاء هيئة التدريس والطلبة.

المسؤوليات لسياسة تقييم أداء مجلس القسم في جامعة البلقاء التطبيقية

تُحدد سياسة تقييم أداء مجلس القسم في جامعة البلقاء التطبيقية مسؤوليات واضحة للأطراف التالية:

1. عميد الكلية:

- الإشراف على عملية تقييم أداء مجلس القسم بشكل عام.
- تشكيل لجنة لتقييم أداء مجلس القسم، وتحديد أعضائها واختصاصاتها.
- متابعة تنفيذ خطط تحسين الأداء التي يُقررها المجلس.
- التأكد من التزام المجلس بالقوانين والأنظمة المعمول بها في الجامعة.
- توفير الدعم اللازم للمجلس لتحسين أدائه.

2. لجنة تقييم أداء مجلس القسم:

- وضع معايير التقييم التي ستستخدم لتقييم أداء المجلس.
- جمع البيانات حول أداء المجلس من مصادر مختلفة.
- تحليل البيانات وتقييم أداء المجلس بناءً على معايير التقييم.
- إعداد تقرير التقييم وتقديمه إلى عميد الكلية.
- اقتراح خطط لتحسين أداء المجلس.
- متابعة تنفيذ خطط تحسين الأداء.

3. أعضاء مجلس القسم:

- المشاركة بفعالية في عملية تقييم أداء المجلس.
- تقديم ملاحظاتهم حول أداء المجلس.
- المساعدة في تطوير خطط تحسين الأداء.
- تنفيذ خطط تحسين الأداء.
- التزامهم بالقوانين والأنظمة المعمول بها في الجامعة.
- التعاون مع لجنة تقييم أداء مجلس القسم.

4. أصحاب المصلحة الآخرون:

- يُمكن مشاركة أصحاب المصلحة الآخرين، مثل الطلبة وأعضاء هيئة التدريس ورئيس القسم والإدارة الجامعية، في عملية تقييم أداء مجلس القسم حسب الحاجة.
- يُمكن لهؤلاء أصحاب المصلحة تقديم ملاحظاتهم حول أداء المجلس.

• يُمكنهم المساعدة في تطوير خطط تحسين الأداء. • يُمكنهم متابعة تنفيذ خطط تحسين الأداء.
المراجعة والتحديث
يتم مراجعة هذه السياسة بانتظام وتحديثها حسب الحاجة لضمان تنفيذها بفعالية وفقاً لتطورات الجامعة والقوانين والأنظمة ذات الصلة

العمليات والإجراءات الرئيسية المرتبطة بسياسة تقييم أداء مجلس القسم في جامعة البلقاء التطبيقية		
العملية	الإجراء	الرمز
تشكيل لجنة تقييم أداء مجلس القسم:	• يُشكل عميد الكلية <u>لجنة لتقييم أداء مجلس القسم</u>، ويحدد أعضائها واختصاصاتها ويجب أن تضم اللجنة ممثلين عن مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك : ○ أعضاء مجلس القسم (باستثناء رئيس القسم). ○ طلبة القسم. ○ أعضاء هيئة التدريس في القسم. ○ ممثل عن الإدارة الجامعية. • يجب أن يتمتع أعضاء <u>اللجنة بالخبرة والكفاءة اللازمة لتقييم أداء المجلس</u>. مهام اللجنة: ○ تحديد معايير التقييم. ○ وضع خطة عمل لتقييم أداء المجلس. ○ جمع البيانات حول أداء المجلس من مصادر مختلفة. ○ تحليل البيانات وتقييم أداء المجلس. ○ إعداد تقرير التقييم. ○ تقديم تقرير التقييم إلى عميد الكلية. ○ متابعة تنفيذ خطط تحسين الأداء التي يُقررها المجلس. ○ أي مهام أخرى تُكلفها بها الجامعة. • تُحدد لجنة تقييم أداء مجلس القسم <u>معايير التقييم التي ستستخدم لتقييم أداء المجلس</u> تشمل:	

العمليات والإجراءات الرئيسية المرتبطة بسياسة تقييم أداء مجلس القسم في جامعة البلقاء التطبيقية		
العملية	الإجراء	الرمز
	- الفعالية: مدى تحقيق المجلس لأهدافه ومسؤولياته. - الكفاءة: مدى استخدام المجلس للموارد بشكل فعال. - الالتزام: مدى التزام المجلس بالقوانين والأنظمة المعمول بها في الجامعة ومبادئ الحوكمة الرشيدة. - الشفافية: مدى اتباع المجلس لسياسة شفافة في اتخاذ القرارات وتنفيذ الأعمال. - المسؤولية: مدى التزام أعضاء المجلس بمسؤولياتهم. - التعاون: مدى تعاون المجلس مع الوحدات التنظيمية الأخرى في الجامعة، خاصة مع مجالس الأقسام - يجب أن تكون معايير التقييم واضحة ومُحددة وقابلة للقياس.	
تحديد آليات تقييم الأداء	- تقييم أداء مجلس القسم باستخدام <u>آليات متعددة</u>، بما في ذلك: - التقويم الذاتي: يقوم المجلس بتقويم أدائه بشكل دوري، باستخدام معايير التقييم المُحددة. - التقويم الخارجي: تقوم اللجنة المشكلة لتقييم أداء المجلس بتقييم أداء المجلس بشكل دوري. - ملاحظات أصحاب المصلحة: يتم جمع ملاحظات جميع أصحاب المصلحة حول أداء المجلس، بما في ذلك الطلبة وأعضاء هيئة التدريس ورؤساء الأقسام والإدارة الجامعية.	
جمع وتحليل البيانات:	- تُجمع لجنة تقييم أداء مجلس القسم <u>البيانات من مختلف المصادر</u>، بما في ذلك: - تقييمات ذاتية من أعضاء المجلس.	

العمليات والإجراءات الرئيسية المرتبطة بسياسة تقييم أداء مجلس القسم في جامعة البلقاء التطبيقية		
العملية	الإجراء	الرمز
	○ ملاحظات من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس ورؤساء الأقسام والإدارة الجامعية. ○ تقارير عن أنشطة المجلس. ○ بيانات إحصائية. • <u>تحلل لجنة تقييم أداء مجلس القسم البيانات المجمعة وتحدد نقاط القوة والضعف في أداء المجلس والمجالات التي تتطلب تحسناً.</u>	
إعداد تقرير التقييم:	• <u>تُعد لجنة تقييم أداء مجلس القسم تقريراً شاملاً عن أداء المجلس ويجب أن يتضمن التقرير:</u> ○ وصفاً لعملية التقييم. ○ ملخصاً لمعايير التقييم. ○ تحليلاً للبيانات المجمعة. ○ تقييماً لأداء المجلس. ○ توصيات لتحسين الأداء.	
تقديم تقرير التقييم إلى عميد الكلية	• <u>تُقدم لجنة تقييم أداء مجلس القسم تقرير التقييم إلى عميد الكلية وينظر عميد الكلية في التقرير ويُقرر ما إذا كان يتطلب أي إجراءات متابعة.</u>	
استخدام نتائج التقييم	• <u>يتم استخدام نتائج تقييم أداء مجلس القسم لتطوير خطط تحسين الأداء للمجلس وتشمل خطط تحسين الأداء:</u> ○ تحديد مجالات التحسين في أداء المجلس. ○ وضع خطوات محددة لتحسين الأداء في كل مجال. ○ تحديد المسؤوليات عن تنفيذ خطوات التحسين. ○ تحديد جدول زمني لتنفيذ خطوات التحسين. ○ يتم متابعة تنفيذ خطط تحسين الأداء بشكل دوري وتقييمها.	

السياسة 5: سياسة تشكيل اللجان المنبثقة عن مجلس العمداء وتقييمها في جامعة البلقاء التطبيقية

السياسة		تشكيل اللجان المنبثقة عن مجلس العمداء وتقييمها في جامعة البلقاء التطبيقية	
الرمز:	S-2	تاريخ الإصدار:	2024/6/12
رقم السياسة العامة المرتبطة	G-2 /G-1	تاريخ آخرمراجعة:	
الإصدار:	النسخة الاولى	مستوى السرية:	عام
الاعتماد:	مجلس العمداء قراررقم 2024/2023/795		
التطبيق:			
المراجعة والتطوير:	لجنة الاستراتيجيات والسياسات ومركز التطوير وضمان الجودة		
نص السياسة:			
تؤمن جامعة البلقاء التطبيقية بأهمية التقييم المستمر للجان مجلس العمداء لضمان اختيار أعضاء كفؤين وتحقيق أهدافها. وتهدف سياسة التشكيل والتقييم لتحديد معايير اختيارهم ومهامهم وتوفير الدعم لها، إلى جانب متابعة أدائها ونشر معلومات عن عملها لتعزيز العمل الجماعي والوصول لقرارات سليمة. حيث تُعدّ اللجان أداة مهمة لضمان تشكيل لجان فعالة وتحسين أدائها وزيادة الشفافية لتحقيق أهداف الجامعة. بينما تأتي المبادئ العامة للسياسة لضمان اختيار الأعضاء حسب الكفاءة ووضوح المهام وتوفير الدعم والتدريب والمتابعة والمساءلة وتعزيز العمل الجماعي.			
الأهداف العامة لسياسة تشكيل اللجان المنبثقة عن مجلس العمداء وتقييمها في جامعة البلقاء التطبيقية			
تهدف سياسة تشكيل اللجان المنبثقة عن مجلس العمداء وتقييمها في جامعة البلقاء التطبيقية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العامة، تشمل: 1. ضمان تشكيل لجان فعالة وكفؤة: • تُساهم هذه السياسة في ضمان تشكيل لجان تتمتع بالكفاءة والخبرة اللازمة لأداء مهامها بشكل فعال. • تُركز هذه السياسة على اختيار أعضاء اللجنة على أساس كفاءتهم وخبرتهم في مجال عمل اللجنة. • تُحدد هذه السياسة معايير واضحة لاختيار أعضاء اللجنة. 2. تحسين أداء اللجان من خلال: • تحديد مهام اللجنة بشكل واضح. • توفير التمويل والدعم اللازم للجان. • تدريب أعضاء اللجنة على مهارات العمل الجماعي وحل المشكلات. • متابعة تنفيذ قرارات اللجنة بشكل دوري.			

- تحسين جودة مخرجات اللجان ورضا أصحاب المصلحة عن أدائها.

3. تعزيز الشفافية والمساءلة من خلال:

- نشر معلومات حول تشكيل اللجان ومهامها على موقع الجامعة الإلكتروني.
- إتاحة الفرصة لأصحاب المصلحة للمشاركة في عمل اللجان.
- نشر تقارير حول أداء اللجان على موقع الجامعة الإلكتروني.
- ضمان مساءلة أعضاء اللجنة عن أدائهم.

4. اتخاذ قرارات سليمة من خلال:

- توفير المعلومات والتحليلات اللازمة للجنة لاتخاذ قراراتها.
- تشجيع النقاش والحوار المفتوح بين أعضاء اللجنة.
- ضمان اتخاذ القرارات بالإجماع أو بالأغلبية.
- ضمان أن تكون قرارات اللجنة مبنية على أساس من المعلومات والتحليلات السليمة.

5. تعزيز ثقافة العمل الجماعي والتشاركية من خلال:

- تشجيع التعاون بين أعضاء اللجنة.
- إتاحة الفرصة لأعضاء اللجنة لمشاركة خبراتهم ومهاراتهم.
- خلق بيئة عمل إيجابية داعمة للتعاون.
- تعزيز الشعور بالمسؤولية الجماعية بين أعضاء اللجنة.

6. تحقيق أهداف الجامعة من خلال:

- تقديم المشورة لمجلس العمداء بشأن القضايا المتعلقة باختصاصات اللجنة.
- إعداد الدراسات والتقارير حول مختلف القضايا المتعلقة باختصاصات اللجنة.
- متابعة تنفيذ قرارات مجلس العمداء المتعلقة باختصاصات اللجنة.
- التنسيق مع الجهات الأخرى داخل الجامعة وخارجها في مجال عمل اللجنة.

المبادئ العامة لسياسة تشكيل اللجان المنبثقة عن مجلس العمداء وتقييمها في جامعة البلقاء التطبيقية

تستند سياسة تشكيل اللجان المنبثقة عن مجلس العمداء وتقييمها في جامعة البلقاء التطبيقية إلى مجموعة من المبادئ العامة، تشمل:

1. الكفاءة والخبرة:

- يجب أن يتم تشكيل اللجان من أشخاص يتمتعون بالكفاءة والخبرة اللازمة لأداء مهامها بشكل فعال.
- يجب أن يتم اختيار أعضاء اللجنة على أساس كفاءتهم وخبرتهم في مجال عمل اللجنة.
- يجب أن تتمتع أعضاء اللجنة بالمهارات اللازمة للعمل الجماعي وحل المشكلات.

2. الشفافية والمساءلة:

- يجب أن تكون عملية تشكيل اللجان شفافة وواضحة.
- يجب أن يكون أعضاء اللجنة مسؤولين عن أدائهم أمام مجلس العمداء وأصحاب المصلحة الآخرين.
- يجب أن يتم نشر معلومات حول تشكيل اللجان ومهامها على موقع الجامعة الإلكتروني.
- يجب أن يتم نشر تقارير حول أداء اللجان على موقع الجامعة الإلكتروني.

3. المشاركة والتوافق:

- يجب أن يتم تشجيع مشاركة أصحاب المصلحة في عمل اللجان.
- يجب أن يتم الأخذ بعين الاعتبار آراء جميع أصحاب المصلحة عند اتخاذ القرارات.
- يجب أن تكون قرارات اللجنة متوافقة مع أهداف الجامعة.

4. الفعالية والكفاءة:

- يجب أن تكون مهام اللجنة محددة وواضحة.
- يجب أن يتم توفير التمويل والدعم اللازم للجان.
- يجب أن يتم متابعة تنفيذ قرارات اللجنة بشكل دوري.
- يجب أن يتم تقييم أداء اللجنة بشكل دوري وتحسينه عند الحاجة.

5. الاستقلالية والحيادية:

- يجب أن تتمتع اللجان بالاستقلالية في عملها.
- يجب أن تكون قرارات اللجنة مبنية على أساس من المعلومات والتحليلات السليمة.
- يجب أن يتجنب أعضاء اللجنة أي تضارب في المصالح.

النطاق لسياسة تشكيل اللجان المنبثقة عن مجلس العمداء وتقييمها في جامعة البلقاء التطبيقية

تُطبق سياسة تشكيل اللجان المنبثقة عن مجلس العمداء وتقييمها في جامعة البلقاء التطبيقية على جميع اللجان المنبثقة عن مجلس العمداء، بما في ذلك:

- اللجان الدائمة: وهي اللجان التي يتم تشكيلها لفترة زمنية محددة، مثل عام أو عامين. وتشمل هذه اللجان، على سبيل المثال لا الحصر:
 - لجنة التعيين والترقية
 - لجنة إدارة صندوق الطلبة
 - مجلس البحث العلمي والابتكار
 - مجلس كلية الدراسات العليا
 - المجلس التأديبي للطلبة
 - لجنة الخطة الدراسية على مستوى مجلس العمداء
 - المجلس التأديبي الابتدائي الخاص بأعضاء الهيئة التدريسية.

- المجلس التأديبي الاستثنائي الخاص بأعضاء الهيئة التدريسية.
- لجنة البت في القضايا الطلابية.
- لجنة البعثات العلمية.
- لجنة تحديث وتطوير السياسات التنفيذية في الجامعة.
- اللجان المؤقتة: وهي اللجان التي يتم تشكيلها لأداء مهمة محددة، مثل دراسة موضوع معين أو إعداد تقرير حول قضية معينة. وتشمل هذه اللجان، على سبيل المثال لا الحصر، لجنة التحقيق ولجنة تنظيم مؤتمر.
- اللجان الفرعية: وهي اللجان التي يتم تشكيلها من قبل لجنة أخرى للمساعدة في أداء مهامها.

المسؤوليات لسياسة تشكيل اللجان المنبثقة عن مجلس العمداء وتقييمها في جامعة البلقاء التطبيقية

تحدد سياسة تشكيل اللجان المنبثقة عن مجلس العمداء وتقييمها في جامعة البلقاء التطبيقية المسؤوليات التالية:

1. مسؤوليات مجلس العمداء:

- تشكيل اللجان المنبثقة عن مجلس العمداء.
- تحديد مهام وصلاحيات كل لجنة.
- تعيين أعضاء اللجان.
- تحديد مدة ولاية أعضاء اللجان.
- مراجعة أداء اللجان بشكل دوري.
- تقييم فعالية وكفاءة اللجان.
- تحديث سياسة تشكيل اللجان وتقييمها بشكل دوري.

2. مسؤوليات رئيس اللجنة:

- رئاسة اجتماعات اللجنة.
- إدارة أعمال اللجنة وضمان تحقيق أهدافها.
- التنسيق بين أعضاء اللجنة.
- تمثيل اللجنة في الاجتماعات والفعاليات المختلفة.
- تقديم تقارير دورية عن عمل اللجنة إلى مجلس العمداء.

3. مسؤوليات أعضاء اللجنة:

- حضور اجتماعات اللجنة والمشاركة بفعالية في عملها.
- إبداء الآراء والمشورات بشأن القضايا التي تناقشها اللجنة.
- أداء المهام المكلفة إليهم من قبل رئيس اللجنة.
- التزام بمعايير السلوك المهني والأخلاقي.

• الحفاظ على سرية المعلومات والبيانات التي يتم التعامل معها في اللجنة. 4. مسؤوليات أمانة سر اللجنة: • تسجيل محاضر اجتماعات اللجنة. • حفظ الوثائق والمراسلات الخاصة باللجنة. • إعداد التقارير والمذكرات اللازمة. • تنظيم الاجتماعات والفعاليات التي تنظمها اللجنة. • تقديم الدعم الإداري لأعضاء اللجنة. 5. ملاحظات: • يجب أن تحدد الجامعة معايير محددة لاختيار أعضاء اللجان. • يجب أن يتم تدريب أعضاء اللجان على مهارات العمل الجماعي وحل المشكلات. • يجب أن يتم توفير التمويل والدعم اللازم للجان لأداء مهامها. • يجب أن يتم متابعة تنفيذ قرارات اللجنة بشكل دوري.	المراجعة والتحديث لسياسة تشكيل اللجان المنبثقة عن مجلس العمداء وتقييمها في جامعة البلقاء التطبيقية يتم مراجعة هذه السياسة بانتظام وتحديثها حسب الحاجة لضمان تنفيذها بفعالية وفقاً لتطورات الجامعة والقوانين والأنظمة ذات الصلة
---	---

العمليات والإجراءات الرئيسية المرتبطة بسياسة تشكيل اللجان المنبثقة عن مجلس العمداء وتقييمها في جامعة البلقاء التطبيقية		
الرمز	الإجراء	العملية
	• يقوم رئيس الجامعة باقتراح <u>تشكيل اللجنة لمجلس العمداء</u>، مع تحديد مهامها وصلاحياتها وإذا وافق مجلس العمداء على تشكيل اللجنة، يقوم بتحديد أعضاء اللجنة وتعيين رئيسها. أعضاء اللجان: ○ يتم اختيار أعضاء اللجنة على أساس كفاءتهم وخبرتهم في مجال عمل اللجنة. ○ يجب أن يتمتع أعضاء اللجنة بالمهارات اللازمة للعمل الجماعي وحل المشكلات. ○ يجب أن يكون أعضاء اللجنة ملتزمين بمعايير السلوك المهني والأخلاقي.	تشكيل اللجان:

**العمليات والإجراءات الرئيسية المرتبطة بسياسة تشكيل اللجان المنبثقة عن مجلس العمداء وتقييمها في
جامعة البلقاء التطبيقية**

العملية	الإجراء	الرمز
	○ يتم تحديد مدة ولاية أعضاء اللجنة في قرار تشكيلها. ○ يمكن إعادة تعيين أعضاء اللجنة لفترات جديدة. • <u>يتم إصدار قرار بتشكيل اللجنة من قبل رئيس الجامعة، مع مراعاة:</u> ○ تحدد مهام وصلاحيات كل لجنة في قرار تشكيلها. ○ يجب أن تكون مهام اللجنة محددة وواضحة. ○ يجب أن تكون مهام اللجنة مُتوافقة مع أهداف الجامعة. ○ يجب أن يتم مراجعة مهام اللجنة بشكل دوري وتحديثها عند الحاجة. ○ يتم نشر قرار تشكيل اللجنة.	
اجتماعات اللجان:	• تعقد كل لجنة اجتماعات دورية حسب الحاجة ويتم دعوة أعضاء اللجنة لحضور جميع اجتماعات اللجنة ويجب أن يكون هناك حد أدنى لعدد أعضاء اللجنة الحاضرين في الاجتماعات لكي تكون الاجتماعات صحيحة. ○ يتم ترؤس اجتماعات اللجنة من قبل رئيس اللجنة. ○ يتم تسجيل محاضر اجتماعات اللجنة. ○ يتم توزيع محاضر اجتماعات اللجنة على أعضاء اللجنة وأصحاب المصلحة الآخرين.	
اتخاذ القرارات:	• يتم اتخاذ القرارات في اللجنة بالإجماع أو بالأغلبية وأن تكون قرارات اللجنة مُبنية على أساس من المعلومات والتحليلات السليمة ومُتوافقة مع مهام وصلاحيات اللجنة. • يجب أن يتم تنفيذ قرارات اللجنة بشكل فعال	

**العمليات والإجراءات الرئيسية المرتبطة بسياسة تشكيل اللجان المنبثقة عن مجلس العمداء وتقييمها في
جامعة البلقاء التطبيقية**

العملية	الإجراء	الرمز
6. تقييم اللجان:	• يتم تقييم أداء كل لجنة بشكل دوري من قبل مجلس العمداء ويشمل تقييم اللجنة على: ○ مدى فعالية اللجنة في أداء مهامها. ○ جودة مخرجات اللجنة. ○ مدى التزام اللجنة بالمعايير والأنظمة المعمول بها في الجامعة. ○ مدى رضا أصحاب المصلحة عن أداء اللجنة. ○ يتم استخدام نتائج تقييم اللجنة لتحسين أدائها وتحقيق أهدافها.	
7. حل اللجان:	• <u>يمكن حل اللجنة من قبل مجلس العمداء إذا:</u> ○ لم تعد اللجنة ضرورية. ○ أخفقت اللجنة في أداء مهامها. ○ انتهكت اللجنة المعايير والأنظمة المعمول بها في الجامعة. ○ يتم إصدار قرار بحل اللجنة من قبل رئيس الجامعة. ○ يتم نشر قرار حل اللجنة. • <u>يجب أن يتم توثيق جميع العمليات والإجراءات المتعلقة بتشكيل اللجان وتقييمها ويجب أن يتم مراجعة هذه العمليات والإجراءات بشكل دوري وتحديثها عند الحاجة.</u>	

السياسة 6: سياسة مراجعة الإجراءات الأكاديمية والإدارية في جامعة البلقاء التطبيقية

السياسة		مراجعة الإجراءات الأكاديمية والإدارية في جامعة البلقاء التطبيقية	
الرمز:	S-2	تاريخ الإصدار:	2024/6/12
رقم السياسة العامة المرتبطة	G-2 /G-1	تاريخ آخرمراجعة:	
الإصدار:	النسخة الاولى	مستوى السرية:	عام
الاعتماد:		مجلس العمداء قراررقم 2024/2023/795	
التطبيق:		الكليات الاكاديمية والوحدات الإدارية والمراكز العلمية	
المراجعة والتطوير:		لجنة الاستراتيجيات والسياسات ومركز التطوير وضمان الجودة	
نص السياسة:			
تؤمن جامعة البلقاء التطبيقية بأهمية الاستدامة في تحقيق التميز، وتُدرِك أنّ ذلك لا يتأتى إلا من خلال التزامها بمبادئ الحوكمة الرشيدة وتطبيقها بشكلٍ فعّالٍ من خلال مراجعة وتطوير وتحسين كافة الإجراءات الأكاديمية والإدارية والمالية والخدمية بشكلٍ دوريٍّ لضمان كفاءتها وفعاليتها وفق أفضل الممارسات المتّسقة مع القوانين والأنظمة والتعليمات وأفضل الممارسات والبحوث والدراسات وخبرات الجامعات الأخرى.			
الأهداف العامة لسياسة مراجعة الإجراءات الأكاديمية والإدارية في جامعة البلقاء التطبيقية			
تهدف سياسة مراجعة الإجراءات الأكاديمية والإدارية في جامعة البلقاء التطبيقية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العامة، تشمل:			
1. ضمان جودة الأداء الأكاديمي والإداري:			
- تُساهم مراجعة الإجراءات بشكلٍ دوريٍّ في تحديد نقاط القوة والضعف في العمليات الأكاديمية والإدارية، مما يسمح للجامعة باتخاذ خطوات لتحسينها. - تُساعد سياسة المراجعة على ضمان اتساق الإجراءات مع أفضل الممارسات العالمية ومعايير الجودة الدولية. - تُساهم في تعزيز ثقافة الجودة والتحسين المستمر في جميع أنحاء الجامعة.			
2. تحسين كفاءة وفعالية الإجراءات:			
- تُساعد مراجعة الإجراءات على تبسيط العمليات وتقليل البيروقراطية، مما يُؤدي إلى تحسين كفاءة وفعالية الإجراءات. - تُساعد على تقليل الأخطاء والهدر، مما يُؤدي إلى تحسين استخدام الموارد. - تُساهم في تسريع إنجاز المهام وتقديم أفضل خدمة ممكنة لأصحاب المصلحة.			
3. تطوير الإجراءات الأكاديمية والإدارية بشكلٍ مستمر:			

- تُساعد مراجعة الإجراءات على تحديد فرص التطوير والتحسين، مما يؤدي إلى تطوير الإجراءات بشكل مستمر.
- تُساهم في مواكبة التطورات والتغيرات في مختلف المجالات، مثل: التكنولوجيا، واحتياجات الطلاب، واحتياجات سوق العمل.
- تُساعد على ضمان أن الإجراءات تلبّي احتياجات الجامعة ومتطلبات أصحاب المصلحة بشكل أفضل.

4. تلبية احتياجات الجامعة ومتطلبات أصحاب المصلحة:

- تُساعد مراجعة الإجراءات على ضمان أن الإجراءات تلبّي احتياجات الجامعة بشكل أفضل، مثل: احتياجات الطلاب، واحتياجات أعضاء هيئة التدريس، واحتياجات الموظفين.
- تُساهم في تحسين رضا أصحاب المصلحة عن الخدمات التي تقدمها الجامعة.
- تُساعد على تعزيز ثقة أصحاب المصلحة في الجامعة.

5. تعزيز ثقافة الجودة والتحسين المستمر:

- تُساعد سياسة مراجعة الإجراءات على ترسيخ ثقافة الجودة والتحسين المستمر في جميع أنحاء الجامعة.
- تُشجع على التفكير النقدي وحل المشكلات.
- تُساهم في تعزيز الإبداع والابتكار.
- تحسين الشفافية والمساءلة.
- تعزيز الممارسات السليمة والحوكمة الرشيدة.
- تقليل المخاطر.
- تحسين سمعة الجامعة.

المبادئ العامة لسياسة مراجعة الإجراءات الأكاديمية والإدارية في جامعة البلقاء التطبيقية

تستند سياسة مراجعة الإجراءات الأكاديمية والإدارية في جامعة البلقاء التطبيقية إلى مجموعة من المبادئ العامة، تشمل:

1. الشمولية:

- تُطبق سياسة المراجعة على جميع الإجراءات الأكاديمية والإدارية في الجامعة، دون استثناء.
- تشمل جميع أصحاب المصلحة في عملية المراجعة، مثل: الطلاب، وأعضاء هيئة التدريس، والموظفين، والإدارة، والجهات الخارجية.

2. الدورية:

- يتم مراجعة الإجراءات بشكل دوري، حسب الحاجة.

- يتم تحديد تواتر المراجعة بناءً على أهمية الإجراء، وتواتر استخدامه، ومدى رضى أصحاب المصلحة عنه.

3. الموضوعية:

- تُجرى عملية المراجعة بشكل موضوعي ونزيه، دون تحيز أو مصلحة شخصية.
- يتم استخدام أدوات ومناهج علمية لتحليل المعلومات وتحديد نقاط القوة والضعف في الإجراء.

4. الشفافية:

- يتم إتاحة المعلومات المتعلقة بسياسة المراجعة ونتائجها لجميع أصحاب المصلحة.
- يتم نشر الإجراءات المعدلة بعد مراجعتها بشكل علني على موقع الجامعة الإلكتروني.

5. المشاركة:

- يتم تشجيع جميع أصحاب المصلحة على المشاركة في عملية المراجعة وتقديم آرائهم وملاحظاتهم.
- يتم أخذ آراء وملاحظات أصحاب المصلحة بعين الاعتبار عند تصميم التعديلات على الإجراءات.

6. التحسين المستمر:

- تهدف سياسة المراجعة إلى التحسين المستمر للإجراءات الأكاديمية والإدارية في الجامعة.
- تُستخدم نتائج المراجعة لتطوير الإجراءات وتحسينها بشكل مستمر.

7. التوافق مع القوانين والأنظمة:

- تتوافق جميع الإجراءات المعدلة مع القوانين والأنظمة المعمول بها في المملكة الأردنية الهاشمية.
- تتوافق أيضاً مع أفضل الممارسات العالمية ومعايير الجودة الدولية.

8. احترام خصوصية البيانات:

- يتم التعامل مع جميع المعلومات المتعلقة بسياسة المراجعة بسرية واحترام.
- يتم اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لحماية خصوصية البيانات.

النطاق لسياسة مراجعة الإجراءات الأكاديمية والإدارية في جامعة البلقاء التطبيقية

تُطبق سياسة مراجعة الإجراءات الأكاديمية والإدارية في جامعة البلقاء التطبيقية على جميع الإجراءات الأكاديمية والإدارية المعمول بها في الجامعة، دون استثناء. وذلك يشمل:

- الإجراءات الأكاديمية: وهي الإجراءات المتعلقة بالعمليات التعليمية، مثل: القبول والتسجيل، والامتحانات، والتقييم، والمنح الدراسية، وبرامج الدراسة، والتدريس.
- الإجراءات الإدارية: وهي الإجراءات المتعلقة بالعمليات الإدارية، مثل: التوظيف، والشؤون المالية، والشؤون القانونية، وتكنولوجيا المعلومات، والصيانة.

وتشمل سياسة المراجعة جميع مستويات الجامعة، بدءاً من:

- المستوى المركزي: وهو المستوى الذي يشمل الإجراءات التي تُطبق على مستوى الجامعة ككل.
- المستوى الكلي: وهو المستوى الذي يشمل الإجراءات التي تُطبق على مستوى الكليات.

• المستوى الفرعي: وهو المستوى الذي يشمل الإجراءات التي تُطبق على مستوى الأقسام أو الوحدات التنظيمية الأخرى. - كما تشمل سياسة المراجعة جميع أنواع الإجراءات، بدءًا من: • الإجراءات الرسمية: وهي الإجراءات التي يتم توثيقها بشكل رسمي، مثل: القوانين، واللوائح، والأنظمة، والتعليمات. • الإجراءات غير الرسمية: وهي الإجراءات التي لا يتم توثيقها بشكل رسمي، مثل: العادات والتقاليد، والممارسات السائدة. - وتشمل سياسة المراجعة جميع أصحاب المصلحة المتأثرين بالإجراءات، مثل: • الطلبة: وهم الأشخاص الذين يستخدمون الإجراءات الأكاديمية بشكل أساسي. • أعضاء هيئة التدريس: وهم الأشخاص الذين يستخدمون الإجراءات الأكاديمية والإدارية بشكل أساسي. • الموظفون: وهم الأشخاص الذين يستخدمون الإجراءات الإدارية بشكل أساسي. • الإدارة: وهي الجهة المسؤولة عن إصدار وتنفيذ الإجراءات. • الجهات الخارجية: وهي الجهات التي تتأثر بتطبيق الإجراءات، مثل: وزارة التعليم العالي، والجهات المانحة، وأرباب العمل.
المسؤوليات لسياسة مراجعة الإجراءات الأكاديمية والإدارية في جامعة البلقاء التطبيقية
تحدد سياسة مراجعة الإجراءات الأكاديمية والإدارية في جامعة البلقاء التطبيقية مسؤوليات محددة للجهات التالية: 1. مجلس الجامعة: • يُقر سياسة مراجعة الإجراءات الأكاديمية والإدارية. • يُخصص الموارد اللازمة لتنفيذ سياسة المراجعة. • يُشرف على تطبيق سياسة المراجعة. • يُراجع تقارير نتائج المراجعة بشكل دوري. 2. لجنة مراجعة الإجراءات: • هي اللجنة المسؤولة عن مراجعة الإجراءات الأكاديمية والإدارية. • تُحدد الإجراءات التي بحاجة إلى مراجعة. • تُجمع المعلومات حول الإجراءات المراد مراجعتها. • تحلل المعلومات المجمعة لتحديد نقاط القوة والضعف في الإجراءات. • تصمم التعديلات اللازمة على الإجراءات. • تُقدم التوصيات إلى مجلس الجامعة بشأن التعديلات المقترحة على الإجراءات.

3. أصحاب المصلحة:

- يُشاركون في عملية مراجعة الإجراءات.
- يُقدمون آرائهم وملاحظاتهم حول الإجراءات.
- يُساعدون في تصميم التعديلات اللازمة على الإجراءات.
- يُطبقون الإجراءات المُعدّلة بعد مراجعتها.

4. الإدارة:

- تُصدر وتنفيذ الإجراءات الأكاديمية والإدارية.
- تُشارك في عملية مراجعة الإجراءات.
- تُطبق التعديلات المُقترحة على الإجراءات بعد اعتمادها من قبل مجلس الجامعة.
- تُراقب تطبيق الإجراءات المُعدّلة وتُقيّم تأثيرها.

5. الوحدات الإدارية:

- تُشارك في عملية مراجعة الإجراءات.
- تُقدم آرائها وملاحظاتها حول الإجراءات.
- تُساعد في تصميم التعديلات اللازمة على الإجراءات.
- تُطبق الإجراءات المُعدّلة بعد مراجعتها.

6. الأفراد:

- يُشاركون في عملية مراجعة الإجراءات.
- يُقدمون آرائهم وملاحظاتهم حول الإجراءات.
- يُطبقون الإجراءات المُعدّلة بعد مراجعتها.

المراجعة والتحديث لسياسة مراجعة الإجراءات الأكاديمية والإدارية في جامعة البلقاء التطبيقية

يتم مراجعة هذه السياسة بانتظام وتحديثها حسب الحاجة لضمان تنفيذها بفعالية وفقًا لتطورات الجامعة والقوانين والأنظمة ذات الصلة.

العمليات والإجراءات الرئيسية المرتبطة بسياسة مراجعة الإجراءات الأكاديمية والإدارية في جامعة البلقاء التطبيقية

العملية	الإجراء	الرمز
تحديد الإجراءات التي بحاجة إلى مراجعة	• يتم تحديد الإجراءات التي بحاجة إلى مراجعة بناءً على معايير محددة، مثل: أهمية الإجراء، وتواتر استخدامه، ومدى رضى أصحاب المصلحة عنه، يتم تحديد الإجراءات من خلال:	

	○ التحليل الدوري للإجراءات: يتم إجراء تحليل دوري للإجراءات الأكاديمية والإدارية لتحديد الإجراءات التي بحاجة إلى مراجعة. ○ التقارير والشكاوى: يتم مراجعة التقارير والشكاوى التي تتلقاها الجامعة حول الإجراءات الأكاديمية والإدارية لتحديد الإجراءات التي بحاجة إلى مراجعة. ○ التغذية الراجعة من أصحاب المصلحة: يتم جمع التغذية الراجعة من أصحاب المصلحة حول الإجراءات الأكاديمية والإدارية لتحديد الإجراءات التي بحاجة إلى مراجعة.	
	• تُشكل لجنة مراجعة الإجراءات من أعضاء ذوي خبرة وكفاءة في مختلف المجالات وتُحدد مهام ومسؤوليات لجنة مراجعة الإجراءات.	تشكيل لجنة مراجعة الإجراءات
	• يتم جمع جميع الوثائق الرسمية المتعلقة بالإجراء المراد مراجعته وإجراء مقابلات مع أصحاب المصلحة الذين يستخدمون الإجراء المراد مراجعته لمعرفة آرائهم وملاحظاتهم.	تجميع المعلومات حول الإجراء المراد مراجعته
	• يتم تحليل المعلومات المجمعة لتحديد نقاط القوة والضعف في الإجراء ويتم تحديد فرص التحسين في الإجراء وتصميم التعديلات اللازمة على الإجراء.	تحليل الإجراء
	• تصميم التعديلات اللازمة على الإجراء، مع مراعاة أفضل الممارسات العالمية واحتياجات الجامعة ويتم اختبار التعديلات المقترحة على الإجراء مع أصحاب المصلحة.	تصميم التعديلات اللازمة على الإجراء
	• يتم عرض التعديلات المقترحة على الإجراء على مجالس الجامعة للموافقة عليها.	عرض التعديلات المقترحة على مجلس الجامعة

	• يُقر مجلس الجامعة التعديلات المُقترحة على الإجراء أو يُحيلها إلى لجنة مراجعة الإجراءات لإعادة النظر فيها.	
	• في حال اعتمد مجلس الجامعة التعديلات المُقترحة على الإجراء، يتم إصدارها ونشرها بشكل علني وتدريب أصحاب المصلحة على تطبيق الإجراءات المُعدّلة. • يتم تطبيق الإجراءات المُعدّلة.	اعتماد التعديلات على الإجراء
	• يتم مراقبة تطبيق الإجراءات المُعدّلة بشكل دوري وتقييم تأثير الإجراءات المُعدّلة على جودة الأداء. • يتم إجراء التعديلات اللازمة على الإجراءات المُعدّلة بناءً على نتائج التقييم. • توثيق جميع العمليات والإجراءات المتعلقة بمراجعة الإجراءات الأكاديمية والإدارية لضمان الشفافية والمساءلة.	مراقبة وتقييم تطبيق الإجراءات المُعدّلة

السياسة 7: سياسة الشفافية في جامعة البلقاء التطبيقية

الشفافية في جامعة البلقاء التطبيقية		السياسة	
2024/6/12	تاريخ الإصدار:	S-2	الرمز:
	تاريخ آخر مراجعة:	G-2 /G-1	رقم السياسة العامة المرتبطة
عام	مستوى السرية:	النسخة الاولى	الإصدار:
مجلس العمداء قرار رقم 2024/2023/795		الاعتماد:	
الكليات الاكاديمية والوحدات الإدارية والمراكز العلمية		التطبيق:	
لجنة الاستراتيجيات والسياسات ومركز التطوير وضمان الجودة		المراجعة والتطوير:	
نص سياسة الشفافية في جامعة البلقاء التطبيقية:			
تؤمن جامعة البلقاء التطبيقية إيماناً راسخاً بأهمية الشفافية في جميع مفاصل عملها، كمنارة تُضيء دروب التقدم والازدهار. وتدرك الجامعة أنّ الشفافية نهجٌ راسخٌ يُطبّق في واقع العمل، وتُساهم في تعزيز الثقة بين الجامعة ومجتمعها، وتُحفّز على المشاركة الفعّالة من جميع أصحاب المصلحة. ولذلك، تتبنى الجامعة مبدأ الشفافية بهدف ضمان استدامة الإصلاح والتطوير الإداري، وتؤكد على الإعلان والإفصاح عن جميع القرارات الأكاديمية والإدارية ونتائجها بكلّ وضوح وشفافية، لجميع أصحاب العلاقة، من خلال الوسائل والأدوات المناسبة، مع الحفاظ على مبدأ الخصوصية في الأمور التي تتطلب ذلك. وتؤمن الجامعة أنّ الشفافية استثمارٌ مُثمرٌ في استدامة الإصلاح والتطوير الإداري في الجامعة وبناء مستقبل أفضل للجامعة ومجتمعها. ولذلك، تدعو الجامعة جميع أصحاب المصلحة إلى التعاون معها في تحقيق مبادئ هذه السياسة، وإلى الالتزام بقيم الشفافية والمسؤولية في جميع تعاملاتهم مع الجامعة.			
الأهداف العامة لسياسة الشفافية في جامعة البلقاء التطبيقية			
تهدف سياسة الشفافية في جامعة البلقاء التطبيقية إلى تحقيق جملة من الأهداف العامة، تشمل: 1. تعزيز الثقة بين الجامعة ومجتمعها: تُساهم سياسة الشفافية في بناء علاقات ثقة قوية بين الجامعة ومجتمعها، بما في ذلك الطلاب، وأعضاء هيئة التدريس، والموظفين، وأولياء الأمور، والجهات الحكومية، والمجتمع المحلي من خلال: • الإفصاح عن المعلومات بشكل سليم. • المشاركة الفعّالة لأصحاب المصلحة في صنع القرارات. • استجابة الجامعة لشكاوى وملاحظات أصحاب المصلحة بشكل فعّال. 2. تحسين جودة الأداء من خلال: • تعزيز المساءلة والمسؤولية:			

- من خلال إتاحة المعلومات لجميع أصحاب المصلحة، مما يُساعد على ضمان اتخاذ القرارات السليمة ومساءلة الجامعة عن أفعالها.
- تشجيع على اتخاذ القرارات السليمة:
- من خلال توفير المعلومات اللازمة لتحليل البيانات واتخاذ القرارات المستنيرة.
- تحسين العمليات والخدمات:
- من خلال مشاركة أصحاب المصلحة في تصميم وتطوير العمليات والخدمات.

3. تشجيع المشاركة الفعّالة من جميع أصحاب المصلحة:

تُتيح الشفافية لجميع أصحاب المصلحة فرصة المشاركة بفعّالية في صنع القرارات التي تؤثر عليهم، مما يُساهم في:

- تعزيز شعورهم بالمسؤولية والانتماء إلى الجامعة.
- تحسين نوعية القرارات المتخذة.
- توفير حلول أفضل للتحديات التي تواجه الجامعة.

4. الحفاظ على مبدأ الخصوصية:

تؤكد سياسة الشفافية على أهمية الحفاظ على مبدأ الخصوصية، وتُحدد الضوابط التي تحكم مشاركة المعلومات الشخصية مع أصحاب المصلحة. من خلال:

- تحديد البيانات الشخصية التي يتم جمعها وتخزينها.
- تحديد كيفية استخدام البيانات الشخصية.
- تحديد الأشخاص الذين يُسمح لهم بالوصول إلى البيانات الشخصية.
- حماية البيانات الشخصية من الوصول غير المصرح به.

المبادئ العامة لسياسة الشفافية في جامعة البلقاء التطبيقية

تستند سياسة الشفافية في جامعة البلقاء التطبيقية إلى مجموعة من المبادئ العامة، تشمل:

1. الشمولية:

- تُطبق سياسة الشفافية على جميع جوانب عمل الجامعة، دون استثناء، بما في ذلك:
 - القرارات الأكاديمية والإدارية.
 - المعلومات المالية والإحصائية.
 - المعلومات المتعلقة بالبحوث والحياة الطلابية.

2. الدورية:

- يتم الإعلان عن المعلومات بشكل دوري ومنتظم، بما في ذلك:
 - نشر التقارير والميزانيات على الموقع الإلكتروني.
 - إرسال رسائل بريد إلكتروني منتظمة إلى أصحاب المصلحة.
 - عقد اجتماعات عامة بشكل دوري.

3. الموضوعية:

- يتم تقديم المعلومات بشكل موضوعي ومحايد، دون تحيز أو مصلحة شخصية، بما في ذلك:
 - تقديم جميع جوانب القضية.
 - تجنب استخدام اللغة المُحملة عاطفياً.
 - التركيز على الحقائق والأرقام.

4. الوضوح:

- يتم تقديم المعلومات بشكل واضح وموجز، بحيث يسهل فهمها من قبل جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك:
 - استخدام لغة بسيطة ومباشرة.
 - تجنب المصطلحات الفنية المعقدة.
 - تقديم المعلومات في شكل رسومات وصور.

5. السهولة:

- يتم توفير المعلومات من خلال قنوات ووسائل سهلة الوصول إليها من قبل جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك:
 - نشر المعلومات على الموقع الإلكتروني.
 - توفير المعلومات في المكتبة.
 - تقديم المعلومات من خلال خدمة العملاء.

6. الصدقية:

- يتم التحقق من صحة المعلومات قبل نشرها. بما في ذلك:
 - استخدام مصادر موثوقة.
 - التحقق من صحة المعلومات مع الخبراء.
 - تصحيح المعلومات الخاطئة فور اكتشافها.

7. المسؤولية:

- يتم تحمل المسؤولية عن صحة المعلومات المقدمة، بما في ذلك:
 - تحديد مصدر المعلومات.
 - تقديم معلومات الاتصال للتواصل مع الجامعة.
 - الرد على الشكاوى والملاحظات بشكل فعال.

النطاق لسياسة الشفافية في جامعة البلقاء التطبيقية

تشمل سياسة الشفافية في جامعة البلقاء التطبيقية جميع المعلومات المتعلقة بالجامعة، دون استثناء. وذلك يشمل:

- القرارات الأكاديمية: مثل: سياسات القبول والتسجيل، وبرامج الدراسة، والامتحانات، والتقييم، والمنح الدراسية، وبرامج التبادل الطلابي، والأنشطة الطلابية.
 - القرارات الإدارية: مثل: سياسات التوظيف، والشؤون المالية، والشؤون القانونية، وتكنولوجيا المعلومات، والصيانة، والمشاريع الإنشائية، والخدمات الطلابية.
 - المعلومات المالية: مثل: موازنة الجامعة، وحسابات الطلاب، والمشاريع الممولة، والهبات، والتبرعات.
 - المعلومات الإحصائية: مثل: بيانات الطلاب، وأعضاء هيئة التدريس، والموظفين، والخريجين، ونسب النجاح والرسوب، ونسب التوظيف.
 - المعلومات المتعلقة بالبحوث: مثل: مشاريع البحث، والمنشورات، والجوائز، وبراءات الاختراع، والتعاون الدولي في مجال البحوث.
 - المعلومات المتعلقة بالحياة الطلابية: مثل: الأنشطة الطلابية، والخدمات الطلابية، والخدمات الصحية، والسكن الطلابي، والخدمات الترفيهية.
 - المعلومات المتعلقة بالعلاقات الخارجية: مثل: الاتفاقيات الدولية، والتعاون مع الجامعات الأخرى، والمؤسسات الدولية، والجهات الحكومية، والقطاع الخاص.
- وتشمل سياسة الشفافية جميع أصحاب المصلحة في الجامعة، بما في ذلك:
- الطلبة: لهم الحق في الحصول على المعلومات المتعلقة بجميع جوانب الحياة الأكاديمية، مثل: سياسات القبول والتسجيل، وبرامج الدراسة، والامتحانات، والتقييم، والخدمات الطلابية.
 - أعضاء هيئة التدريس: لهم الحق في الحصول على المعلومات المتعلقة بجميع جوانب عملهم، مثل: سياسات التوظيف، والتقييم، والترقية، والتعاون الأكاديمي، والخدمات المقدمة لأعضاء هيئة التدريس.
 - الموظفون: لهم الحق في الحصول على المعلومات المتعلقة بجميع جوانب عملهم، مثل: سياسات التوظيف، والرواتب، والمزايا، والتدريب، والترقية، والخدمات المقدمة للموظفين.
 - أولياء الأمور: لهم الحق في الحصول على المعلومات المتعلقة بجميع جوانب حياة أبنائهم الطلابية، مثل: سياسات القبول والتسجيل، وبرامج الدراسة، والامتحانات، والتقييم، والخدمات الطلابية.
 - الجهات الحكومية: لها الحق في الحصول على المعلومات المتعلقة بالجامعة، مثل: موازنة الجامعة، والمشاريع الممولة، والأنشطة البحثية، والإنجازات الأكاديمية.
 - المجتمع المحلي: له الحق في الحصول على المعلومات المتعلقة بالجامعة، مثل: دور الجامعة في المجتمع، والبرامج والأنشطة التي تقدمها الجامعة للمجتمع.

المسؤوليات لسياسة الشفافية في جامعة البلقاء التطبيقية

تحدد سياسة الشفافية في جامعة البلقاء التطبيقية مسؤوليات محددة للجهات التالية:

1. مجلس الجامعة:

- يُقر سياسة الشفافية.
- يُخصص الموارد اللازمة لتنفيذ سياسة الشفافية.
- يُشرف على تطبيق سياسة الشفافية.
- يُراجع تقارير نتائج المراجعة بشكل دوري.

2. إدارة الجامعة:

- تُصدر وتنفيذ سياسة الشفافية.
- تُشارك في عملية مراجعة سياسة الشفافية.
- تُطبق التعديلات المُقترحة على سياسة الشفافية بعد اعتمادها من قبل مجلس الجامعة.
- تُراقب تطبيق سياسة الشفافية وتُقيم تأثيرها.

3. لجنة الشفافية:

- هي اللجنة المسؤولة عن مراجعة تطبيق سياسة الشفافية.
- تُحدد الممارسات الجيدة لسياسة الشفافية.
- تقوم بتقييم مدى التزام الجامعة بسياسة الشفافية.
- تُقدم التوصيات إلى مجلس الجامعة بشأن تحسين تطبيق سياسة الشفافية.

4. وحدات الجامعة:

- تُطبق سياسة الشفافية في جميع أنشطتها.
- تُشارك في عملية مراجعة سياسة الشفافية.
- تُقدم تقارير دورية إلى إدارة الجامعة حول تطبيق سياسة الشفافية.

5. أصحاب المصلحة:

- يُشاركون في عملية مراجعة سياسة الشفافية.
- يُقدمون آرائهم وملاحظاتهم حول سياسة الشفافية.
- يُساعدون في تطبيق سياسة الشفافية.
- يُساهمون في تحسين سياسة الشفافية.

6. وتُحدد سياسة الشفافية آليات محددة لضمان مشاركة أصحاب المصلحة، بما في ذلك:

- نشر المعلومات على الموقع الإلكتروني للجامعة.
- عقد اجتماعات عامة مع أصحاب المصلحة.
- إنشاء قنوات للتواصل مع أصحاب المصلحة.
- توفير آليات لجمع التغذية الراجعة من أصحاب المصلحة.

7. وتؤكد سياسة الشفافية على أهمية حماية البيانات الشخصية لأصحاب المصلحة، وتحدد الضوابط التي تحكم مشاركة البيانات الشخصية.

8. وتؤكد سياسة الشفافية على أهمية مساءلة الجامعة عن تطبيق سياسة الشفافية، وتحدد آليات محددة لضمان مساءلة الجامعة، بما في ذلك:

- تقديم تقارير دورية إلى مجلس الجامعة حول تطبيق سياسة الشفافية.
- تقديم تقارير دورية إلى أصحاب المصلحة حول تطبيق سياسة الشفافية.
- إنشاء آليات لشكاوى أصحاب المصلحة.

المراجعة والتحديث لسياسة الشفافية في جامعة البلقاء التطبيقية

يتم مراجعة هذه السياسة بانتظام وتحديثها حسب الحاجة لضمان تنفيذها بفعالية وفقاً لتطورات الجامعة والقوانين والأنظمة ذات الصلة.

العمليات والإجراءات الرئيسية المرتبطة بسياسة الشفافية في جامعة البلقاء التطبيقية

العملية	الإجراء	الرمز
تحديد المعلومات التي يجب الكشف عنها	• يتم تحديد المعلومات التي يجب الكشف عنها بناءً على معايير محددة، مثل: أهمية المعلومات، وتواتر استخدامها، ومدى رضى أصحاب المصلحة عنها ويتم تحديد المعلومات من خلال: ○ التحليل الدوري للمعلومات: يتم إجراء تحليل دوري للمعلومات المتعلقة بالجامعة لتحديد المعلومات التي يجب الكشف عنها. ○ التقارير والشكاوى: يتم مراجعة التقارير والشكاوى التي تتلقاها الجامعة حول عدم الكشف عن المعلومات لتحديد المعلومات التي يجب الكشف عنها. ○ التغذية الراجعة من أصحاب المصلحة: يتم جمع التغذية الراجعة	

العمليات والإجراءات الرئيسية المرتبطة بسياسة الشفافية في جامعة البلقاء التطبيقية		
العملية	الإجراء	الرمز
	من أصحاب المصلحة حول المعلومات التي يجب الكشف عنها.	
نشر المعلومات	• يتم <u>نشر المعلومات من خلال قنوات ووسائل سهلة الوصول إليها</u> من قبل جميع أصحاب المصلحة وتشمل قنوات ووسائل نشر المعلومات: ○ الموقع الإلكتروني: يتم نشر المعلومات على الموقع الإلكتروني للجامعة، بما في ذلك: القوانين واللوائح، والسياسات، والتقارير، والبيانات الإحصائية، والأنباء، والفعاليات. ○ لوحات الإعلانات: يتم نشر المعلومات المهمة على لوحات الإعلانات في جميع أنحاء الجامعة. ○ البريد الإلكتروني: يتم إرسال رسائل بريد إلكتروني منتظمة إلى جميع أصحاب المصلحة لتزويدهم بأحدث المعلومات حول الجامعة. ○ الاجتماعات العامة: يتم عقد اجتماعات عامة بشكل دوري مع الطلاب، وأعضاء هيئة التدريس، والموظفين، وأولياء الأمور، والجهات الحكومية، والمجتمع المحلي لتزويدهم بالمعلومات حول الجامعة. ○ النشرات الإخبارية: يتم إصدار نشرات إخبارية دورية لتزويد أصحاب المصلحة بأحدث المعلومات حول الجامعة.	

العمليات والإجراءات الرئيسية المرتبطة بسياسة الشفافية في جامعة البلقاء التطبيقية		
العملية	الإجراء	الرمز
	وسائل التواصل الاجتماعي: يتم استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لنشر المعلومات حول الجامعة.	
حماية البيانات الشخصية	- حماية البيانات الشخصية لأصحاب المصلحة، وتُحدد الضوابط التي تحكم مشاركة البيانات الشخصية وتشمل ضوابط حماية البيانات الشخصية: - تحديد البيانات الشخصية التي يتم جمعها وتخزينها. - تحديد كيفية استخدام البيانات الشخصية. - تحديد الأشخاص الذين يُسمح لهم بالوصول إلى البيانات الشخصية. - حماية البيانات الشخصية من الوصول غير المصرح به. - توفير آليات لشكاوى أصحاب المصلحة حول حماية البيانات الشخصية.	
تقييم فعالية سياسة الشفافية	- يتم تقييم فعالية سياسة الشفافية بشكل دوري من قبل لجنة الشفافية وتشمل عملية تقييم فعالية سياسة الشفافية: - جمع البيانات حول مدى التزام الجامعة بسياسة الشفافية. - تحليل البيانات التي تم جمعها. - تحديد نقاط القوة والضعف في سياسة الشفافية. - تقديم التوصيات إلى مجلس الجامعة لتحسين تطبيق سياسة الشفافية.	

السياسة_8: تطبيق العدالة وتكافؤ الفرص في جامعة البلقاء التطبيقية

السياسة		تطبيق العدالة وتكافؤ الفرص	
الرمز:	S-3	تاريخ الإصدار:	2024/6/12
رقم السياسة العامة المرتبطة	G-2 /G-1	تاريخ آخر مراجعة:	
الإصدار:	النسخة الاولى	مستوى السرية:	عام
الاعتماد:	مجلس العمماء قرار رقم 2024/2023/795		
التطبيق:	الكليات الاكاديمية والوحدات الإدارية والمراكز العلمية		
المراجعة والتطوير:	لجنة الاستراتيجيات والسياسات ومركز التطوير وضمان الجودة		
نص سياسة تطبيق العدالة وتكافؤ الفرص في جامعة البلقاء التطبيقية			
تؤمن جامعة البلقاء التطبيقية إيماناً راسخاً بأهمية تطبيق مبدأي العدالة وتكافؤ الفرص في جميع مفاصل عملها، كمنارة تُضيء دروب التقدم والازدهار، وتساهم في تعزيز الثقة والانتماء والرضا لدى الطلبة والعاملين. وتُدرِك الجامعة أنّ تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص يُساهم في خلق بيئة أكاديمية وإدارية عادلة ونزيهة تُتيح للجميع فرصاً متساوية للنجاح والتقدم، وتُعزّز روح الانتماء لدى الطلبة والعاملين وتُشركهم في عملية صنع القرار، وتُحسّن جودة الأداء وتُنجز الأهداف بشكلٍ فعّالٍ. ولذلك، تُقرّ الجامعة سياسة تطبيق العدالة وتكافؤ الفرص بهدف ضمان عدم التمييز على أيّ أساسٍ كان، وتوفير فرصٍ متساوية للجميع في جميع المجالات، وتطبيق معايير عادلة وشفافة في جميع العمليات الأكاديمية والإدارية والمالية، وتعزيز ثقافة المساءلة والنزاهة والعدالة في جميع ممارسات الجامعة، وتوفير آلياتٍ فعّالة لتلقي الشكاوى والتحقيق فيها وإيجاد حلولٍ عادلةٍ لها. وتؤمن الجامعة أنّ تطبيق مبدأي العدالة وتكافؤ الفرص هو استثمارٌ مُثمّرٌ في بناء مستقبلٍ أفضل للجامعة ومجتمعها. ولذلك، تُدعو الجامعة جميع أصحاب المصلحة إلى التعاون معها في تحقيق مبادئ هذه السياسة، وإلى الالتزام بقيم العدالة وتكافؤ الفرص في جميع تعاملاتهم مع الجامعة.			
الأهداف العامة لسياسة تطبيق العدالة وتكافؤ الفرص في جامعة البلقاء التطبيقية			
تهدف سياسة تطبيق العدالة وتكافؤ الفرص في جامعة البلقاء التطبيقية إلى تحقيق جملة من الأهداف العامة، تشمل: 1. تعزيز مبدأ تكافؤ الفرص: - ضمان المساواة في الحقوق والواجبات لجميع أفراد المجتمع الجامعي. - خلق بيئة جامعية عادلة وشاملة تُتيح للجميع فرصاً متساوية للنجاح والتطور. - إزالة أي حواجز أو عقبات قد تُعيق حصول بعض أفراد المجتمع الجامعي على فرص متساوية. 2. تعزيز الثقة والانتماء والرضا:			

- شعور جميع أفراد المجتمع الجامعي بالعدالة والمساواة.
- زيادة الثقة بين الجامعة والمجتمع.
- تعزيز روح الانتماء والولاء للجامعة.
- تحسين رضا الطلبة وأعضاء هيئة التدريس والموظفين عن بيئة العمل.

3. تحسين جودة الأداء:

- خلق بيئة تنافسية عادلة تُحفز على الإبداع والابتكار.
- استقطاب أفضل الكفاءات من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والموظفين.
- تحسين جودة الأداء الأكاديمي والإداري.
- تعزيز سمعة الجامعة على المستوى المحلي والدولي.

4. تحقيق التنمية المستدامة:

- خلق بيئة جامعية داعمة ومستدامة.
- تعزيز ثقافة الحوار والاحترام والتسامح.
- المساهمة في تنمية المجتمع المحلي.

5. ضمان الامتثال للقوانين واللوائح:

- الالتزام بالقوانين واللوائح النافذة التي تُحظر التمييز.
- حماية حقوق جميع أفراد المجتمع الجامعي.
- بناء سمعة طيبة للجامعة على أساس احترام القانون.

المبادئ العامة لسياسة تطبيق العدالة وتكافؤ الفرص في جامعة البلقاء التطبيقية

تستند سياسة تطبيق العدالة وتكافؤ الفرص في جامعة البلقاء التطبيقية إلى مجموعة من المبادئ الأساسية، تشمل:

1. المساواة:

- تُعامل جميع أفراد المجتمع الجامعي على قدم المساواة، دون تمييز على أساس الجنس، أو الدين، أو العرق، أو اللون، أو الأصل القومي، أو أي صفة شخصية أخرى وذلك يشمل:
 - القبول والتسجيل: تُطبق معايير القبول والتسجيل بشكل عادل على جميع الطلاب، دون تمييز.
 - التدريس والتعلم: تُتيح الجامعة للطلاب فرصًا متساوية للتعليم والتطوير، وتُقدم الدعم اللازم للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة.
 - التوظيف والتعيين: تُطبق معايير التوظيف والتعيين بشكل عادل على جميع المرشحين، دون تمييز.

○ الترقية والتقدم الوظيفي: تُطبق معايير الترقية والتقدم الوظيفي بشكل عادل على جميع الموظفين.

○ الرواتب والمزايا: تُقدم الجامعة رواتب ومزايا عادلة لجميع الموظفين.

○ التمويل: تُوزع الموارد المالية بشكل عادل على جميع الوحدات الأكاديمية والإدارية.

2. العدالة:

• تُطبق القوانين واللوائح بشكل عادل على جميع أفراد المجتمع الجامعي وذلك يشمل:

○ التحقيق في جميع الشكاوى المتعلقة بالتمييز بشكل عادل وشفاف.

○ اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعاقبة المخالفين لسياسة العدالة وتكافؤ الفرص.

○ توفير آليات لضمان حصول جميع أفراد المجتمع الجامعي على حقوقهم.

3. الشفافية:

• تُتاح المعلومات للجميع بشكل واضح ومباشر وذلك يشمل:

○ نشر سياسة العدالة وتكافؤ الفرص على الموقع الإلكتروني للجامعة، وفي جميع الوحدات الأكاديمية والإدارية.

○ توفير المعلومات المتعلقة بمعايير القبول والتسجيل، والتدريس والتعلم، والتوظيف والتعيين، والترقية والتقدم الوظيفي، والرواتب والمزايا، والتمويل.

○ الإجابة على جميع أسئلة أصحاب المصلحة المتعلقة بسياسة العدالة وتكافؤ الفرص.

4. المساءلة:

• تُحاسب جميع أفراد المجتمع الجامعي على أفعالهم وذلك يشمل:

○ مساءلة جميع أفراد المجتمع الجامعي عن التزامهم بسياسة العدالة وتكافؤ الفرص.

○ تحقيق المساءلة في جميع حالات التمييز.

○ ضمان اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعاقبة المخالفين.

5. المشاركة:

• تُشرك جميع أفراد المجتمع الجامعي في صنع القرار وذلك يشمل:

○ تكوين لجان ومجموعات عمل تضم ممثلين عن جميع فئات المجتمع الجامعي للمشاركة في وضع وتنفيذ سياسة العدالة وتكافؤ الفرص.

○ تشجيع جميع أفراد المجتمع الجامعي على تقديم آرائهم وملاحظاتهم حول سياسة العدالة وتكافؤ الفرص.

○ أخذ آراء وملاحظات جميع أصحاب المصلحة في الاعتبار عند اتخاذ القرارات المتعلقة بسياسة العدالة وتكافؤ الفرص.

النطاق لسياسة تطبيق العدالة وتكافؤ الفرص في جامعة البلقاء التطبيقية

تشمل سياسة تطبيق العدالة وتكافؤ الفرص في جامعة البلقاء التطبيقية على جميع مجالات عمل الجامعة، دون استثناء وذلك يشمل:

1. المجالات الأكاديمية:

- القبول والتسجيل: تُطبق معايير القبول والتسجيل بشكل عادل على جميع الطلاب، دون تمييز.
- التدريس والتعلم: تُتيح الجامعة للطلاب فرصًا متساوية للتعليم والتطوير، وتُقدم الدعم اللازم للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة.
- التقييم والامتحانات: تُطبق معايير التقييم والامتحانات بشكل عادل على جميع الطلاب.
- البحث العلمي: تُتيح الجامعة للباحثين فرصًا متساوية للبحث العلمي، وتُقدم الدعم اللازم لهم.

2. المجالات الإدارية:

- التوظيف والتعيين: تُطبق معايير التوظيف والتعيين بشكل عادل على جميع المرشحين، دون تمييز.
- الترقية والتقدم الوظيفي: تُطبق معايير الترقية والتقدم الوظيفي بشكل عادل على جميع الموظفين.
- التدريب والتطوير: تُتيح الجامعة للموظفين فرصًا متساوية للتدريب والتطوير.
- المكافآت والحوافز: تُقدم الجامعة مكافآت وحوافز عادلة للموظفين.

3. المجالات المالية:

- الرواتب والمزايا: تُقدم الجامعة رواتب ومزايا عادلة لجميع الموظفين.
- التمويل: تُوزع الموارد المالية بشكل عادل على جميع الوحدات الأكاديمية والإدارية.
- المساعدات المالية: تُقدم الجامعة مساعدات مالية عادلة للطلاب المحتاجين.

4. المجالات الأخرى:

- الأنشطة الطلابية: تُتيح الجامعة للطلاب فرصًا متساوية للمشاركة في الأنشطة الطلابية، دون تمييز.
- الخدمات الطلابية: تُقدم الجامعة خدمات طلابية عادلة لجميع الطلاب.
- الخدمات الصحية: تُقدم الجامعة خدمات صحية عادلة لجميع الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والموظفين.
- العلاقات الخارجية: تتعامل الجامعة مع جميع أصحاب المصلحة بشكل عادل، دون تمييز.

المسؤوليات لسياسة تطبيق العدالة وتكافؤ الفرص في جامعة البلقاء التطبيقية

تحدد سياسة تطبيق العدالة وتكافؤ الفرص في جامعة البلقاء التطبيقية مسؤوليات محددة للجهات التالية:

1. مجالس الجامعة:

- يُقر سياسة تطبيق العدالة وتكافؤ الفرص.
- يُخصص الموارد اللازمة لتنفيذ سياسة تطبيق العدالة وتكافؤ الفرص.
- يُشرف على تطبيق سياسة تطبيق العدالة وتكافؤ الفرص.
- يُراجع تقارير نتائج المراجعة بشكل دوري.

2. إدارة الجامعة:

- تُصدر وتنفيذ سياسة تطبيق العدالة وتكافؤ الفرص.
- تُشارك في عملية مراجعة سياسة تطبيق العدالة وتكافؤ الفرص.
- تُطبق التعديلات المُقترحة على سياسة تطبيق العدالة وتكافؤ الفرص بعد اعتمادها من قبل مجلس الجامعة.
- تُراقب تطبيق سياسة تطبيق العدالة وتكافؤ الفرص وتُقيّم تأثيرها.

3. لجنة تكافؤ الفرص:

- هي اللجنة المسؤولة عن مراجعة تطبيق سياسة تطبيق العدالة وتكافؤ الفرص.
- تُحدد الممارسات الجيدة لسياسة تطبيق العدالة وتكافؤ الفرص.
- تُقوم بتقييم مدى التزام الجامعة بسياسة تطبيق العدالة وتكافؤ الفرص.
- تُقدم التوصيات إلى مجلس الجامعة بشأن تحسين تطبيق سياسة تطبيق العدالة وتكافؤ الفرص.

4. وحدات الجامعة:

- تُطبق سياسة تطبيق العدالة وتكافؤ الفرص في جميع أنشطتها.
- تُشارك في عملية مراجعة سياسة تطبيق العدالة وتكافؤ الفرص.
- تُقدم تقارير دورية إلى إدارة الجامعة حول تطبيق سياسة تطبيق العدالة وتكافؤ الفرص.

5. أصحاب المصلحة:

- يُشاركون في عملية مراجعة سياسة تطبيق العدالة وتكافؤ الفرص.
- يُقدمون آرائهم وملاحظاتهم حول سياسة تطبيق العدالة وتكافؤ الفرص.
- يُساعدون في تطبيق سياسة تطبيق العدالة وتكافؤ الفرص.
- يُساهمون في تحسين سياسة تطبيق العدالة وتكافؤ الفرص.

6. تُحدد سياسة تطبيق العدالة وتكافؤ الفرص آليات محددة لضمان مشاركة أصحاب المصلحة، بما في ذلك:

- نشر المعلومات على الموقع الإلكتروني للجامعة.
- عقد اجتماعات عامة مع أصحاب المصلحة.
- إنشاء قنوات للتواصل مع أصحاب المصلحة.
- توفير آليات لجمع التغذية الراجعة من أصحاب المصلحة.

7. تُؤكد سياسة تطبيق العدالة وتكافؤ الفرص على أهمية مساءلة الجامعة عن تطبيق سياسة تطبيق العدالة وتكافؤ الفرص، وتُحدد آليات محددة لضمان مساءلة الجامعة، بما في ذلك: • تقديم تقارير دورية إلى مجلس الجامعة حول تطبيق سياسة تطبيق العدالة وتكافؤ الفرص. • تقديم تقارير دورية إلى أصحاب المصلحة حول تطبيق سياسة تطبيق العدالة وتكافؤ الفرص. • إنشاء آليات لشكاوى أصحاب المصلحة.
المراجعة والتحديث لسياسة تطبيق العدالة وتكافؤ الفرص في جامعة البلقاء التطبيقية
يتم مراجعة هذه السياسة بانتظام وتحديثها حسب الحاجة لضمان تنفيذها بفعالية وفقاً لتطورات الجامعة والقوانين والأنظمة ذات الصلة

العمليات والإجراءات الرئيسية المرتبطة بسياسة تطبيق العدالة وتكافؤ الفرص في جامعة البلقاء التطبيقية		
العملية	الإجراء	الرمز
التوعية والتثقيف	• تُنظم الجامعة حملات توعية وتثقيف حول سياسة تطبيق العدالة وتكافؤ الفرص لجميع أفراد المجتمع الجامعي تشمل: ○ ورش عمل وبرامج تدريبية حول سياسة تطبيق العدالة وتكافؤ الفرص. ○ تُوزع الجامعة مواد توعوية حول سياسة تطبيق العدالة وتكافؤ الفرص، مثل: الكتيبات، المطويات، والملصقات.	
الوقاية من التمييز	• <u>تحديد ممارسات العمل التي قد تُفضي إلى التمييز</u>، ويتم اتخاذ التدابير اللازمة لمنعها. • يتم وضع <u>معايير واضحة للقبول والتسجيل، والتدريس والتعلم، والتوظيف والتعيين، والترقية والتقدم الوظيفي، والرواتب والمزايا، والتمويل</u>. • يتم تدريب جميع أفراد المجتمع الجامعي على <u>كيفية التعامل مع حالات التمييز</u>. • يتم إنشاء آليات لشكاوى أصحاب المصلحة <u>لمعالجة حالات التمييز</u>.	

العمليات والإجراءات الرئيسية المرتبطة بسياسة تطبيق العدالة وتكافؤ الفرص في جامعة البلقاء التطبيقية		
العملية	الإجراء	الرمز
	• <u>الوقاية من التمييز في التدريس والتعلم:</u> ○ تُقدم الجامعة للطلبة فرصًا متساوية للتعليم والتطوير، دون تمييز. ○ تُطبق الجامعة أساليب تدريسية تُراعي احتياجات جميع الطلاب، بما في ذلك الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة. ○ تُقدم الجامعة الدعم اللازم للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة. ○ تُقيم الجامعة أداء الطلاب بشكل عادل، دون تمييز. • <u>الوقاية من التمييز في التوظيف والتعيين:</u> ○ تُطبق معايير التوظيف والتعيين بشكل عادل على جميع المرشحين، دون تمييز. ○ تُشكل الجامعة لجنة توظيف تتكون من أعضاء من مختلف الوحدات الإدارية لضمان تطبيق معايير التوظيف بشكل عادل. ○ تُقدم الجامعة معلومات واضحة وشفافة حول معايير التوظيف والتعيين. • <u>الوقاية من التمييز في الترقية والتقدم الوظيفي:</u> ○ تُطبق معايير الترقية والتقدم الوظيفي بشكل عادل على جميع الموظفين، دون تمييز. ○ تُشكل الجامعة لجنة ترقية تتكون من أعضاء من مختلف الوحدات الإدارية لضمان تطبيق معايير الترقية بشكل عادل. ○ تُقدم الجامعة معلومات واضحة وشفافة حول معايير الترقية والتقدم الوظيفي.	

العمليات والإجراءات الرئيسية المرتبطة بسياسة تطبيق العدالة وتكافؤ الفرص في جامعة البلقاء التطبيقية		
العملية	الإجراء	الرمز
الشكاوى والتحقيقات ومعالجة حالات التمييز	• <u>تُنشئ الجامعة آليات لشكاوى أصحاب المصلحة، مثل: صندوق الشكاوى، والبريد الإلكتروني، والخط الساخن.</u> • <u>تُحقق الجامعة في جميع الشكاوى المتعلقة بالتمييز بشكل عادل وشفاف.</u> • <u>تُتخذ الجامعة الإجراءات اللازمة لمعاقبة المخالفين لسياسة تطبيق العدالة وتكافؤ الفرص.</u> • <u>التعلم من حالات التمييز لتطوير سياسة تطبيق العدالة وتكافؤ الفرص</u>	
المراجعة والتقييم	• <u>تُراجع الجامعة سياسة تطبيق العدالة وتكافؤ الفرص بشكل دوري لتقييم مدى فعاليتها وتحديثها حسب الحاجة.</u> • <u>تُقيّم الجامعة تأثير سياسة تطبيق العدالة وتكافؤ الفرص على أداء الجامعة.</u> • <u>تُقدم الجامعة تقارير دورية إلى مجالس الجامعة حول تطبيق سياسة تطبيق العدالة وتكافؤ الفرص.</u>	

السياسة 9: سياسة الرقابة الداخلية في جامعة البلقاء التطبيقية

السياسة		الرقابة الداخلية في جامعة البلقاء التطبيقية	
الرمز:	S-1	تاريخ الإصدار:	2019/2/24
رقم السياسة العامة المرتبطة	G-2 /G-1	تاريخ آخرمراجعة:	2024/6/12
الإصدار:	النسخة الثالثة	مستوى السرية:	عام
الاعتماد:	مجلس العمداء قراررقم 2024/2023/795		
التطبيق:	الكليات الاكاديمية والوحدات الإدارية والمراكز العلمية		
المراجعة والتطوير:	لجنة الاستراتيجيات والسياسات ومركز التطوير وضمان الجودة		
نص سياسة الرقابة الداخلية في جامعة البلقاء التطبيقية			
تُدرِك جامعة البلقاء التطبيقية أنّ مسيرتها نحو تحقيق رسالتها وأهدافها الاستراتيجية لا تكتمل إلاّ ببوصلةٍ تُوجِّهها، ودفةٍ تقودها. وهذه البوصلة هي منظومة الرقابة الداخلية، والدفة هي التزام الجميع بتطبيق مبادئها. ولذلك، تُقرّر الجامعة بأن الرقابة الداخلية ركيزةً أساسيةً لضمان استدامة تحقيق رسالة الجامعة وأهدافها من خلال الرقابة على جميع الأنشطة الأكاديمية والإدارية والمالية، وتطبيق مبدأ المساءلة مقابل التطوير كأساسٍ للحوكمة الرشيدة، والالتزام التام بالقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة. وتؤكد جامعة البلقاء التطبيقية من خلال سياسة الرقابة الداخلية على أهمية: • الالتزام بأعلى معايير الحوكمة الرشيدة كمنارةٍ تُضيء دروب الجامعة، وتضمن اتّخاذ القرارات بشكلٍ عادلٍ وشفافٍ ومسؤولٍ. • المشاركة الفعّالة من جميع أصحاب المصلحة كجسدٍ واحدٍ يسعى نحو التقدم، وتُعزّز روح الانتماء والتعاون لتحقيق الأهداف المشتركة. • التحسين المستمر لنظام الرقابة الداخلية كخطواتٍ ثابتةٍ نحو التميز، وتُساهم في تطوير العمليات وضمان فعالية الأداء. وتسعى جامعة البلقاء التطبيقية من خلال سياسة الرقابة الداخلية إلى خلق بيئة جامعية عادلة وفعّالة تُتيح للجميع فرصًا متساويةً للنجاح، وتُعزّز الثقة والرضا لدى الطلبة والعاملين.			
الأهداف العامة لسياسة الرقابة الداخلية في جامعة البلقاء التطبيقية			
تُعد سياسة الرقابة الداخلية في جامعة البلقاء التطبيقية أداة أساسية لتحقيق العديد من الأهداف العامة، تشمل: 1. تعزيز المساءلة والمسؤولية: • ضمان مساءلة جميع أفراد الجامعة عن أفعالهم. • تُحدد سياسة الرقابة الداخلية المسؤوليات بوضوح على جميع المستويات.			

- تُتيح سياسة الرقابة الداخلية تتبع المسار المالي للمعاملات.

2. حماية أصول الجامعة:

- حماية أصول الجامعة من سوء الاستخدام أو الضياع.
- تُحدد سياسة الرقابة الداخلية إجراءات للحد من أخطار الاحتيال والسرقة.
- ضمان سلامة البيانات المالية.

3. تحسين كفاءة وفعالية العمليات:

- تحسين كفاءة العمليات من خلال تحديد نقاط الضعف وتحسينها.
- ضمان اتباع أفضل الممارسات الإدارية.
- تحسين عملية صنع القرار.

4. ضمان الالتزام بالقوانين والأنظمة:

- ضمان التزام الجامعة بالقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة.
- تُحدد سياسة الرقابة الداخلية إجراءات للتعامل مع المخالفات.
- حماية سمعة الجامعة.

5. تعزيز ثقة أصحاب المصلحة:

- تعزيز ثقة أصحاب المصلحة في الجامعة، مثل: الطلاب، وأعضاء هيئة التدريس، والموظفين، والجهات التمويلية.
- تُظهر سياسة الرقابة الداخلية التزام الجامعة بالحوكمة الرشيدة.
- تحسين العلاقات مع أصحاب المصلحة.

6. توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الإدارية السليمة:

- تزويد إدارة الجامعة بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الإدارية السليمة.
- تقييم فعالية السياسات والإجراءات المطبقة في الجامعة.
- تحديد مجالات التحسين والتطوير في الجامعة.

المبادئ العامة لسياسة الرقابة الداخلية في جامعة البلقاء التطبيقية

تستند سياسة الرقابة الداخلية في جامعة البلقاء التطبيقية إلى مجموعة من المبادئ الأساسية التي تضمن فعالية تطبيقها وتحقيق أهدافها. وتشمل هذه المبادئ ما يلي:

1. الوقاية:

- تهدف سياسة الرقابة الداخلية إلى منع حدوث المخاطر قبل وقوعها من خلال تحديد نقاط الضعف المحتملة واتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من حدوثها.
- تُركز سياسة الرقابة الداخلية على الوقاية بدلاً من العلاج، وذلك من خلال تحديد المخاطر وتقييمها بشكل دقيق واتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من حدوثها.

2. التقييم:

- يتم تقييم بشكل دوري لتحديد نقاط الضعف المحتملة وتحديد أولويات المخاطر التي يجب التركيز عليها.
- يتم استخدام مختلف أساليب التقييم.

3. التحكم:

- يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة للسيطرة على المخاطر وتقليلها.
- تشمل إجراءات التحكم السياسات والإجراءات، والأنظمة، والضوابط الداخلية، والتدريب، والتوعية.
- يجب أن تكون إجراءات التحكم فعالة ومناسبة لكل نوع من أنواع المخاطر.

4. التحسين المستمر:

- يتم تحسين نظام الرقابة الداخلية بشكل مستمر لضمان فعاليته.
- تشمل عملية التحسين المستمر مراجعة النظام بشكل دوري وتحديثه حسب الحاجة.
- يجب أن تأخذ عملية التحسين المستمر في الاعتبار التغييرات في البيئة الداخلية والخارجية للجامعة.

5. المسؤولية:

- جميع أفراد الجامعة مسؤولون عن تطبيق سياسة الرقابة الداخلية.
- يجب على كل فرد في الجامعة الإبلاغ عن أي مخالفات أو أخطار محتملة.
- تُحاسب إدارة الجامعة على تطبيق سياسة الرقابة الداخلية بشكل فعال.

6. الشفافية:

- يجب أن تكون سياسة الرقابة الداخلية شفافة وواضحة لجميع أفراد الجامعة.
- يجب أن يتم نشر سياسة الرقابة الداخلية على الموقع الإلكتروني للجامعة وفي الوثائق الرسمية للجامعة.
- يجب أن يكون جميع أفراد الجامعة على دراية بسياسة الرقابة الداخلية وبمسؤولياتهم في تطبيقها.

7. النزاهة:

- يجب أن يتم تطبيق سياسة الرقابة الداخلية بشكل عادل ومنصف على جميع أفراد الجامعة.
- لا يجوز التمييز ضد أي فرد عند تطبيق سياسة الرقابة الداخلية.
- يجب أن تكون جميع قرارات وإجراءات الرقابة الداخلية مبنية على أدلة ومعلومات موضوعية.

8. الاستقلالية:

- يجب أن تكون وحدة الرقابة الداخلية مستقلة عن الوحدات الأخرى في الجامعة.
- يجب أن يكون مدير وحدة الرقابة الداخلية شخصًا يتمتع ب خبرة كافية ومهارات مناسبة.

- يجب أن يكون لوحدة الرقابة الداخلية السلطة الكافية ل القيام ب مهامها بشكل فعال.

النطاق لسياسة الرقابة الداخلية في جامعة البلقاء التطبيقية

تشمل سياسة الرقابة الداخلية في جامعة البلقاء التطبيقية جميع مجالات عمل الجامعة، دون استثناء. وذلك يشمل:

1. المجالات الأكاديمية:

- عمليات القبول والتسجيل: تشمل الرقابة الداخلية على عمليات القبول والتسجيل التأكد من صحة وسلامة بيانات المتقدمين، والالتزام ب معايير القبول، وكفاءة عملية التسجيل.
- التدريس والتعلم: تشمل الرقابة الداخلية على التدريس والتعلم التأكد من جودة المواد الدراسية، وكفاءة أداء أعضاء هيئة التدريس، وفعالية أساليب التدريس، والالتزام الطلاب ب الأنظمة والتعليمات.
- التقييم والامتحانات: تشمل الرقابة الداخلية على التقييم والامتحانات التأكد من صحة ودقة الأسئلة، وسرية الامتحانات، وعدالة التقييم، ومنع الغش والأعمال غير الأخلاقية.
- البحث العلمي: تشمل الرقابة الداخلية على البحث العلمي التأكد من التزام الباحثين ب الأخلاقيات البحثية، وفعالية إجراءات البحث، وسلامة البيانات، واستخدام الأموال البحثية بشكل فعال.

2. المجالات الإدارية:

- التوظيف والتعيين: تشمل الرقابة الداخلية على التوظيف والتعيين التأكد من صحة ودقة بيانات المرشحين، والالتزام ب معايير التوظيف، وكفاءة عملية التعيين.
- الترقية والتقدم الوظيفي: تشمل الرقابة الداخلية على الترقية والتقدم الوظيفي التأكد من عدالة معايير الترقية، وشفافية عملية التقييم، وكفاءة إجراءات الترقية.
- التدريب والتطوير: تشمل الرقابة الداخلية على التدريب والتطوير التأكد من فعالية برامج التدريب، وكفاءة المدربين، وتحقيق أهداف التدريب.
- المكافآت والحوافز: تشمل الرقابة الداخلية على المكافآت والحوافز التأكد من عدالة نظام المكافآت، وشفافية معايير منح الحوافز، وكفاءة عملية توزيع المكافآت والحوافز.

3. المجالات المالية:

- إدارة السيولة النقدية: تشمل الرقابة الداخلية على إدارة السيولة النقدية التأكد من سلامة وأمان النقود، وكفاءة عملية تحصيل ودفع الأموال.
- الشراء والمخزون: تشمل الرقابة الداخلية على الشراء والمخزون التأكد من صحة ودقة طلبات الشراء، وكفاءة عملية الشراء، وسلامة وأمان المخزون.

- الرواتب والأجور: تشمل الرقابة الداخلية على الرواتب والأجور التأكد من صحة ودقة بيانات الموظفين، وعدالة نظام الرواتب، وكفاءة عملية دفع الرواتب.
- المشاريع: تشمل الرقابة الداخلية على المشاريع التأكد من فعالية إدارة المشاريع، وكفاءة استخدام الموارد، وتحقيق أهداف المشاريع.

4. المجالات الأخرى:

- أنشطة الطلاب: تشمل الرقابة الداخلية على أنشطة الطلاب التأكد من سلامة وأمن الطلاب أثناء مشاركتهم في الأنشطة، وفعالية الأنشطة في تحقيق أهدافها، والتزام الأنشطة ب الأنظمة والتعليمات الجامعية.
- الصيانة والتشغيل: تشمل الرقابة الداخلية على الصيانة والتشغيل التأكد من سلامة وكفاءة المباني والمعدات، وفعالية برامج الصيانة الوقائية، وكفاءة استخدام الطاقة والمياه.
- التكنولوجيا المعلوماتية: تشمل الرقابة الداخلية على التكنولوجيا المعلوماتية التأكد من سلامة وأمن أنظمة التكنولوجيا المعلوماتية، وسرية البيانات، وكفاءة استخدام أنظمة التكنولوجيا المعلوماتية.
- البيئة والصحة والسلامة المهنية: تشمل الرقابة الداخلية على البيئة والصحة والسلامة المهنية التأكد من التزام الجامعة ب معايير البيئة والصحة والسلامة المهنية، وسلامة بيئة العمل، وصحة وسلامة العاملين.
- المشتريات: تشمل الرقابة الداخلية على المشتريات التأكد من صحة ودقة طلبات الشراء، وكفاءة عملية الشراء، وسلامة وأمان المخزون.
- العقود: تشمل الرقابة الداخلية على العقود التأكد من صحة ودقة العقود، والتزام الطرفين ب بنود العقد، وفعالية إدارة العقود.
- المسؤولية الاجتماعية: تشمل الرقابة الداخلية على المسؤولية الاجتماعية التأكد من التزام الجامعة ب مبادئ المسؤولية الاجتماعية، وفعالية برامج المسؤولية الاجتماعية، وتحقيق أهداف المسؤولية الاجتماعية.

المسؤوليات لسياسة الرقابة الداخلية في جامعة البلقاء التطبيقية

تقع مسؤولية تطبيق سياسة الرقابة الداخلية في جامعة البلقاء التطبيقية على عاتق جميع أفراد الجامعة، ويمكن تقسيم المسؤوليات إلى ما يلي:

1. مسؤولية مجلس الأمناء:

- الموافقة على سياسة الرقابة الداخلية.
- مراجعة تقارير الرقابة الداخلية بشكل دوري.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة المخاطر والتحديات التي تواجهها الجامعة.

2. مسؤولية رئيس الجامعة:

• التأكد من تطبيق سياسة الرقابة الداخلية بشكل فعال. • تعيين مدير وحدة الرقابة الداخلية. • توفير الموارد اللازمة لوحدة الرقابة الداخلية. • دعم عمل وحدة الرقابة الداخلية. 3. مسؤولية مدير وحدة الرقابة الداخلية: • إعداد وتنفيذ خطة الرقابة الداخلية. • تقييم المخاطر التي تواجه الجامعة. • تحديد إجراءات التحكم اللازمة للحد من المخاطر. • مراجعة كفاءة إجراءات التحكم بشكل دوري. • إعداد تقارير الرقابة الداخلية ورفعها إلى رئيس الجامعة ومجلس الأمناء. 4. مسؤولية الإدارات الجامعية: • تطبيق سياسة الرقابة الداخلية في نطاق اختصاصها. • التعاون مع وحدة الرقابة الداخلية في تقييم المخاطر وإجراءات التحكم. • إبلاغ وحدة الرقابة الداخلية عن أي مخالفات أو أخطار محتملة. 5. مسؤولية الموظفين: • الالتزام بسياسة الرقابة الداخلية. • الإبلاغ عن أي مخالفات أو أخطار محتملة. • التعاون مع وحدة الرقابة الداخلية في إجراءات الرقابة الداخلية. 6. وحدة الرقابة الداخلية: • تُعد وحدة الرقابة الداخلية مسؤولة عن تطبيق سياسة الرقابة الداخلية في جميع مناطق عمل الجامعة. • تُحدد وحدة الرقابة الداخلية أخطار الرقابة الداخلية وتُقيّمها. • تُصمم وحدة الرقابة الداخلية وتنفذ إجراءات الرقابة الداخلية المناسبة ل الحد من المخاطر. • تُراقب وحدة الرقابة الداخلية فعالية إجراءات الرقابة الداخلية وتقوم بتعديلها حسب الحاجة. • تُصدر وحدة الرقابة الداخلية تقارير دورية عن أنشطتها إلى إدارة الجامعة.	المراجعة والتحديث
يتم مراجعة هذه السياسة بانتظام وتحديثها حسب الحاجة لضمان تنفيذها بفعالية وفقاً لتطورات الجامعة والقوانين والأنظمة ذات الصلة	

العمليات والإجراءات الرئيسية المرتبطة بسياسة الرقابة الداخلية في جامعة البلقاء التطبيقية		
العملية	الإجراء	الرمز
1. وضع خطة التدقيق الداخلي في الجامعة:	• <u>تحديد نطاقات التدقيق ذات الأولوية</u>: يتم تحديد نطاقات التدقيق ذات الأولوية بناءً على تقييم مسبق. • <u>وضع خطط عمل لكل نطاق تدقيق</u>: يتم وضع خطط عمل لكل نطاق تدقيق تُحدّد أهداف التدقيق، والمنهجيات المستخدمة، وجدول زمني للتنفيذ.	
2. تصميم ضوابط الرقابة الداخلية:	• <u>تحديد ضوابط الرقابة الداخلية</u>: يتم تحديد ضوابط الرقابة الداخلية المناسبة لكل خطر مُقيّم. • <u>تصميم ضوابط الرقابة الداخلية</u>: يتم تصميم ضوابط الرقابة الداخلية بشكلٍ فعّالٍ لضمان تخفيف المخاطر. • <u>توثيق ضوابط الرقابة الداخلية</u>: يتم توثيق جميع ضوابط الرقابة الداخلية بشكلٍ واضحٍ ودقيقٍ.	
3. تنفيذ ضوابط الرقابة الداخلية:	• <u>نشر ضوابط الرقابة الداخلية</u>: يتم إبلاغ جميع موظفي الجامعة بـضوابط الرقابة الداخلية والتأكيد على أهمية الالتزام بها. • <u>تدريب موظفي الجامعة</u>: يتم تدريب موظفي الجامعة على كيفية تطبيق ضوابط الرقابة الداخلية بشكلٍ فعّالٍ. • <u>مراقبة ضوابط الرقابة الداخلية</u>: يتم مراقبة ضوابط الرقابة الداخلية بشكلٍ دوريٍّ لضمان فعّاليتها.	
4. تقييم فعالية ضوابط الرقابة الداخلية:	• <u>اختبار ضوابط الرقابة الداخلية</u>: يتم اختبار ضوابط الرقابة الداخلية بشكلٍ دوريٍّ لضمان فعّاليتها. • <u>تقييم نتائج الاختبار</u>: يتم تقييم نتائج اختبار ضوابط الرقابة الداخلية وتحديد أي نقاط ضعفٍ أو ثغراتٍ. • <u>اتخاذ الإجراءات التصحيحية</u>: يتم اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لمعالجة أي نقاط ضعفٍ أو ثغراتٍ في ضوابط الرقابة الداخلية.	

العمليات والإجراءات الرئيسية المرتبطة بسياسة الرقابة الداخلية في جامعة البلقاء التطبيقية		
العملية	الإجراء	الرمز
5. تحسين ضوابط الرقابة الداخلية:	- المراجعة الدورية لضوابط الرقابة الداخلية: يتم مراجعة ضوابط الرقابة الداخلية بشكلٍ دوريٍّ للتأكد من ملاءمتها للمخاطر المتغيرة. - التحديث المستمر لضوابط الرقابة الداخلية: يتم تحديث ضوابط الرقابة الداخلية بشكلٍ مستمرٍ لضمان فعاليتها. - التطوير المستمر لضوابط الرقابة الداخلية: يتم تطوير ضوابط الرقابة الداخلية بشكلٍ مستمرٍ لضمان مواكبتها لأفضل الممارسات.	